الأمم المتحدة
S/2016/436
مجلس الأمن
Distr.: General
9 May 2016
Arabic
Original: Spanish

رسالة مؤرخة ٦ أيار/مايو ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة إسبانيا للمجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ (انظر المرفق). وقد أُعد هذا التقييم تحت مسؤوليتي، بعد التشاور مع أعضاء المجلس الآخرين.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رومان أويارزون

130616 310516 16-07682 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٦ أيار/مايو ٢٠١٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة إسبانيا للمجلس (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)

مقدمة

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، عقد مجلس الأمن برئاسة إسبانيا ٢٠ جلسة علنية و ١٠ مشاورات للمجلس بكامل هيئته. وناقش في مشاوراته المغلقة أربعة بنود موضوعية إضافية في إطار البند المعنون ''مسائل أخرى''.

واتخذ المجلس خمسة قرارات، ووافق على ثلاثة بيانات لرئيس المجلس، وأصدر خمسة بيانات صحفية.

وشملت الجلسات العلنية ثلاث مناقشات مفتوحة. ففي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة على المستوى الوزاري بعنوان ''الاستعراض الرفيع المستوى لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠): من الخطاب إلى النتائج الفعالة''، برئاسة رئيس وزراء إسبانيا، ماريانو راخوي. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن أساليب العمل. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، عقد المجلس مناقشته الفصلية المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، برئاسة وزير الخارجية والتعاون في إسبانيا، خوسيه مانويل غارسيا - مارغايو.

أفريقيا

الحالة في مالي

في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة عن الحالة في مالي قدمها منجي حمدي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بالاستناد إلى آخر تقرير للأمين العام في هذا الصدد (S/2015/732). وقدم لمحة عامة عن التطورات المستجدة في المجالين السياسي والأمني، واستعرض الوضع الإنساني، وقدم موجزا للإجراءات المتخذة والجهود المبذولة من أجل تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. ومع الإعراب عن أسفه للتأخيرات القائمة في تنفيذ بعض

أحكام اتفاق السلام، أكد أن العمل المنسَّق الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة والوساطة الدولية أدى إلى تشجيع الأطراف في مالي على تنفيذ اتفاق السلام. وفي هذا الصدد، ذكر أن عملية السلام قد عادت إلى مسارها السليم، لكنه أضاف أن التزام اليقظة يبقى ضروريا لأن السلام ما زال هشا. وأشار أيضا إلى اقتناعه بأن العمل على تعزيز تنفيذ اتفاق السلام إنما يتيح أفضل فرصة لمالي من أجل مواجهة التحديات المتعددة الماثلة. وشدد على أهمية البيانات التي تصدر عن المجلس بشأن دعمه لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة ولدورها في تنفيذ عملية السلام. وتحقيقا لتلك الغاية، أوضح أن نشر المراقبين العسكريين التابعين للبعثة الذين من المتوقع أن يشرعوا في مهامهم بحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر سيساعد على الاضطلاع بمهمة رصد انتهاكات وقف إطلاق النار والإبلاغ عنها. ورحب باستعداد المجلس للنظر في فرض جزاءات محددة الهدف ضد الذين يضعون العراقيل أمام تنفيذ الاتفاق أو يهددون إمكانية تنفيذه، وأضاف أن ثمة ضرورة ملحة تقتضي كفالة جني ثمار السلام، ولا سيما بالنسبة إلى السكان المقيمين في المناطق المتأثرة بالتراع.

وفي وقت لاحق، ذكر الممثل الدائم لمالي، بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أن حالة التفاؤل الناجمة عن توقيع الاتفاق وعن الشروع في المرحلة الأولى من تنفيذه قد خمدت، للأسف، طوال أشهر عدة، نظرا لاستمرار وجود عدد من التهديدات والصعوبات التي ما زال يتعين معالجتها، ومنها الإرهاب والاتجار بالمخدرات، وجميع الأشكال الأخرى للجريمة المنظمة في منطقة الساحل والصحراء. وأكد أن التأخيرات التي لوحظت في تنفيذ الاتفاق ناجمة أساسا عن الحوادث الجارية على أرض الواقع والانتهاكات المتعددة لوقف إطلاق النار من جانب بعض العناصر المؤثرة التي كانت، مع ذلك، من الجهات الموقِّعة على الاتفاق. وأشار إلى أن الحكومة أدانت باستمرار جميع انتهاكات الاتفاق ودعت إلى إجراء تحقيقات مستقلة من أجل تحديد المسؤولين عنها ومعاقبة مرتكبيها. وأكد كذلك أن هذه الحوادث ينبغي ألا تكون ذريعة تتخذها الحركات المسلحة التي وقَّعت على الاتفاق بغية ارتهان عملية السلام. وكرر التأكيد على ضرورة الإسراع في تنفيذ التدابير المنصوص عليها في اتفاق السلام والمصالحة في مالي. واختتم كلامه بالقول إنه لا بد من تفعيل آليات رصد انتهاكات وقف إطلاق النار، مشددا على ضرورة تنفيذ الأحكام المتعلقة بأنشطة التجميع، وإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبالإضافة إلى ذلك، حذَّر من الدور التخريبي للجماعات الارهابية والمتجرين بالمخدرات، وحثَّ أعضاء المجلس على دعم قرار رؤساء الدول الأعضاء في عملية نواكشوط بإنشاء قوة تدخل للاستجابة السريعة بغية مواجهة تلك الجماعات.

وفي المشاورات المغلقة التي أعقبت تقديم الإحاطة، كرر أعضاء مجلس الأمن تأكيد دعمهم الكامل للممثل الخاص للأمين العام ولبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ ورحبوا بالدينامية السياسية الإيجابية على ضوء وقف أعمال القتال مؤخرا؛ وأكدوا الضرورة الملحة بأن تعمل الأطراف في مالي على التنفيذ الفوري لاتفاق السلام والمصالحة في مالي، وشددوا على وجوب احترام وقف إطلاق النار بشكل تام والتحقيق في الانتهاكات في هذا الصدد، وملاحقة مرتكبي الانتهاكات قضائيا. وترك أعضاءُ مجلس الأمن الباب مفتوحا أمام إمكانية النظر في فرض جزاءات محددة الهدف ضد الذين يضعون العراقيل أمام تنفيذ الاتفاق.

بوركينا فاسو

في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، عقد أعضاء مجلس الأمن مشاورات مغلقة في إطار البند ”أي مسائل أخرى“ بشأن الحالة في بوركينا فاسو. وأبلغ محمد بن شمباس، الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (عن طريق التداول بالفيديو من داكار) عن زيارته الأخيرة إلى البلد في الفترة من ١٥ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وقدم أيضا إحاطة إلى المجلس عن الانتخابات الرئاسية المقبلة في غينيا.

وعرض الممثل الخاص للأمين العام بالتفصيل التطورات المستجدة في بوركينا فاسو منذ ١٥ أيلول/سبتمبر، وشدد على أهمية إجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة، وضرورة إصلاح قطاع الأمن. وفي هذا الصدد، أوضح أن الجدول الزمني للانتخابات قد شهد تعديلا حيث أُرجئ موعد الانتخابات لمدة أسبوعين. وأبلغ الممثل الخاص أعضاء مجلس الأمن بأنه حصل على التزام من الرئيس المؤقت لبوركينا فاسو، ميشال كافاندو، بأن تُبذل كل الجهود الممكنة لكفالة إجراء تحقيقات نزيهة وفقا للإجراءات القانونية بشأن الضالعين في الانقلاب. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الممثل الخاص عن استعداده لإرسال مراقبين إلى المحاكمات، مؤكدا أن عبء الإثبات يقع على كاهل الحكومة وبما يكفل أن تتسم الإجراءات بالشفافية. وأعرب عن نيته إرسال خبير في شؤون إصلاح قطاع الأمن إلى بوركينا فاسو من أجل تقديم المشورة إلى السلطات، وبخاصة فيما يتعلق بحلِّ الحرس الرئاسي. وفي الختام، أفاد بأن الفريق الدولي لمتابعة العملية الانتقالية ودعمها في بوركينا فاسو سيعقد اجتماعات في الأسابيع التي ستعقب مشاورات المجلس من أجل تقييم جاهزية المؤسسات المكلفة بإجراء الانتخابات، وأكد أهمية تلك الاجتماعات باعتبارها تعبيرا عن التضامن والالتزام إزاء شعب بوركينا فاسو.

وأيد أعضاء مجلس الأمن بالإجماع أعمال الدبلوماسية الوقائية التي اضطلع بها الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، وأعربوا عن ارتياحهم لكون الانقلاب لم يُفْض إلى زيادة زعزعة العملية السياسية، ورحبوا بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، ودعوا أيضا إلى إجراء انتخابات رئاسية تتسم بالشفافية والمصداقية.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة لكلٍّ من مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسعيد جينيت، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، بناءً على آخر تقرير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المذكورة (S/2015/741)، وتقريره عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2015/735).

وذكر السيد كوبلر، في آخر إحاطة له إلى مجلس الأمن بصفته الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أن الحالة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تتأثر على نحو متزايد بالعملية الانتخابية، في ظل تصاعد التوترات السياسية. وشدد على أن إجراء انتخابات سلمية ذات مصداقية في حينها، أي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، من شأنه أن يبعث برسالة واضحة تفيد أن الدولة حريصة على تحقيق نقل سلمي للسلطة وتعزيز السلام. وفي هذا الصدد، أعرب عن قلقه إزاء تزايد عدد انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما انتهاكات حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وناشد سلطات البلد التعامل بحزم مع المسائل المتعلقة بتسلسل الجدول الزمني للانتخابات، وميزانية الانتخابات، وتحديث سجل الناخبين. وفيما يتعلق بالحالة في شرق البلد، أبلغ السيد كوبلر المجلس بأن اللاجئين بدأوا بالعودة تدريجيا إلى ديارهم في بعض المناطق، غير أن السكان لا يزالون يبدون حذرهم إزاء هشاشة السلام. وذكر أن وجود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لا يزال يشكل أحد أبرز العوائق أمام إحلال السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورحب بالإدانة الجنائية الصادرة عن محكمة ألمانية بحق اثنين من قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، إلى جانب الحكم عليهما بالسجن لمدة طويلة، مع أنه لا يزال هناك ١ ١٠٠ من عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي تواصل ارتكاب أعمال القتل والاغتصاب والتشويه. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن الحلول الفعالة الوحيدة لمعالجة الحالة الأمنية تتمثل في تنفيذ عمليات مشتركة بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي عمليات لم تحصل بعد على ضوء أخضر من جوزيف كابيلا،

رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية. ودعا الرئيسَ كابيلا إلى إصدار تعليمات للقوات المسلحة الكونغولية باستئناف التعاون.

وفيما يتعلق بالانسحاب التدريجي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار وخروجها من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حذَّر الممثل الخاص للأمين العام من الخروج من البلد على عجل، مشيرا إلى أهمية تقييم الحوار الاستراتيجي بين الأمم المتحدة والحكومة. وذكر أن الحالة الأمنية لم تشهد تحسنا، بل إنها تدهورت في ٢١ من بين ٢٨ من الأقاليم المتأثرة بالنزاعات المسلحة. وأعرب عن تأييده لتنفيذ عمليةٍ بناءً على قرار مجلس الأمن ٢٢١١ (٢٠١٥) للشروع في استراتيجية خروج البعثة. وعلى صعيد آخر، قال إن حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين لم تتسبب فقط في تلطيخ سمعة البعثة، إنما زادت أيضا من حدة المعاناة لدى أكثر السكان ضعفا، ومن الأعباء التي تثقل كاهلهم. وفي هذا الصدد، قال إنه عمل إلى جانب قائد القوة ومفوض الشرطة على توعية الآلاف من أفراد حفظ السلام المدنيين والعسكريين، وأشار إلى أن الوقاية والمساءلة ينبغي أن يصبحا من العناصر الراسخة في أسلوب عمل البعثة. وأخيرا، ذكر أنه يغادر مع إحساس بالارتياح والاعتزاز، لكنه يشعر أيضا بأن ولاية البعثة لم تتحقق بعد، حيث أنه لا يسعه القول على وجه اليقين ما إذا كان التقدم المحرز هو تقدم مستدام.

وأكد المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، في معرض تقديم أحدث تقرير عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2015/735)، أن بعض أبرز التحديات التي تواجه المنطقة تتمثل في وجود جماعات مسلحة بشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي أعمال العنف الموجهة ضد المدنيين، وبخاصة ضد النساء. ورأى أنه لا بد من تحييد تلك العناصر السلبية. وأضاف أنه يتحتم من الناحية الإقليمية إحلال السلام ومعالجة مسألة انعدام الثقة. وقال إن الإجراءات التي تتخذها الحكومة ضد الجماعات المسلحة، ولا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ينبغي أن يواكبها دعم من قوة لواء التدخل التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة وفقا لمقررات مجلس الأمن ذات الصلة. كما رأى أنه ينبغي استئناف العمليات المشتركة مع القوات المسلحة الكونغولية في شرق البلد. أما بالنسبة لمقاتلي حركة ٢٣ مارس سابقا، فقد أبلغ المبعوثُ الخاص المجلس بأن الكثيرين منهم موجودون في أوغندا ورواندا، وأن مكتبه والبعثة يعملان مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تيسير عودتهم إلى الوطن وتنفيذ إعلان نيروبي. ورحب المبعوث الخاص بالقرار الذي اتخذه وزراء الدفاع في أيلول/سبتمبر من أجل التعجيل بإجراءات العودة إلى الوطن لكلٍّ من

مقاتلي حركة ٢٣ مارس سابقا المحتجزين في مخيمات في رواندا، والمقاتلين السابقين في صفوف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الموجودين في مخيمات جمهورية الكونغو الديمقراطية. ثم تطرق إلى الإجراءات الانتخابية، وحذَّر من خطر نشوب أزمة سياسية بالإشارة، كمثال على ذلك، إلى ما حدث مؤخرا في بوروندي. ودعا جميع الأطراف إلى المشاركة في حوار شامل تقوده جماعة شرق أفريقيا. وفي الختام، أعرب عن تأييده لاتباع نهج إقليمي متكامل من أجل التعامل على نحو أفضل مع مسألة اللاجئين والمشردين داخليا، وأشار إلى الدور الحاسم الذي يمكن أن تضطلع به المرأة لإحداث تحول عميق في المنطقة، والنهوض بالأهداف المنصوص عليها في إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

وفي وقت لاحق، ذكر الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أنه جرى حظر تجنيد الأطفال في البلد منذ عام ٢٠٠١ عن طريق إجراء تعداد بيومتري لأفراد الجيش وتنفيذ الأحكام القانونية تنفيذا صارما. وأفاد بأنه تم تحديد ٤٦ ٠٠٠ من الأطفال الجنود وإعادتهم إلى الحياة المدنية. وبذلك لم يعد هناك أي أطفال في القوات المسلحة الكونغولية. وفيما يتعلق بالعنف الجنسي، قال إن رئيس البلد أصدر أمرا بعدم التسامح إطلاقا مع هذه المسألة، وأنشأ محاكم متنقلة في جميع أنحاء البلد من أجل إقامة العدل. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية بأن القوات المسلحة الكونغولية نفذت عملية قسرية لنزع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وطلب الممثل دعم المجلس من أجل تيسير إعادة أفراد تلك القوات إلى رواندا أو إعادة توطينهم في بلد آخر في المنطقة. وفي الختام، ذكر أن المفاوضات بشأن الحوار الاستراتيجي مع الأمم المتحدة وصلت إلى طريق مسدود، معربا عن الأمل في أن تُفضي تلك المفاوضات في النهاية إلى خطة عمل واستراتيجية انسحابٍ للبعثة، وهو ما تلتزم حكومته بالتفاوض بشأنه بروح من الثقة المتبادلة.

وفي إطار المشاورات غير الرسمية، واصل أعضاء المجلس إجراء اتصالات مع رئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى بشأن مستقبل البعثة وتعاونها مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكرروا تأكيد التزامهم بمكافحة الجماعات المسلحة، والانسحاب التدريجي للبعثة، وحُسن سير الانتخابات على نحو سلمي يتسم بالشفافية والمصداقية وفقا للدستور.

وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمتها الممثلة الدائمة للأردن بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو

الديمقراطية، خلال جلسة مشاورات مغلقة في إطار النظر في محتوى وتوصيات تقرير منتصف المدة الذي أعده فريق الخبراء (انظر S/2015/797)، فضلا عن مسائل أخرى معروضة على اللجنة. وقدمت الممثلة الدائمة عرضا لأبرز النقاط الواردة في التقرير، بما في ذلك مكافحة الجماعات المسلحة، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني. وأعربت رئيسة اللجنة عن اعتزامها تنظيم عدة اجتماعات في الفترة المتبقية من السنة، بما في ذلك عقد اجتماع في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر مع ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح. وأشارت إلى استعدادها للاتصال على الفور ببلدان المنطقة التي لم ترسل ردا على الرسائل الموجهة إليها في أيار/مايو. وناقش أعضاء المجلس ضرورة إعادة إرساء أسس التعاون بين البعثة والقوات المسلحة الكونغولية في أقرب وقت ممكن من أجل مكافحة الجماعات المسلحة، ولا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وأشاروا في الوقت نفسه إلى أن القيام بفرض جزاءات يمثل أداة جيدة في التصدي لتلك الجماعات.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، استمع أعضاء مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، عن آخر التطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى، في مشاورات مغلقة في إطار البند ”أي مسائل أخرى“. وأدان وكيل الأمين العام بشدة اندلاع أعمال العنف في البلد، لا سيما في بانغي، في ما يشكل محاولة متعمدة من فرانسوا بوزيزي وميشيل دجوتوديا لزعزعة استقرار البلد، بحسب ما ذكر. والتمس الدعم من المجلس فيما يتعلق بالجوانب التالية من خطة تتضمّن ست نقاط: تنقيح الجدول الزمني الانتخابي من أجل إجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن؛ والتحقيق مع المسؤولين عن أعمال العنف ومحاكمتهم، بما في ذلك فرض جزاءات من جانب المجلس؛ والحصول على دعم من جهات الوساطة الدولية للترحيب بالانتخابات وحمايتها من المفسدين؛ وعدم نشر القوات المسلحة قبل إصلاح قطاع الأمن؛ والطلب إلى البلدان المساهمة بقوات التعجيل بتطوير قدراتها من أجل استيفاء معايير الأمم المتحدة التي جرى تحديدها للمعدات المملوكة للوحدات ونقل تلك المعدات؛ وتكييف بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى للاستجابة إلى حالات كهذه إذا تكررت.

وأدان أعضاء مجلس الأمن بالإجماع اندلاع أعمال العنف التي شكلت محاولة متعمدة يُراد بها زعزعة الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وتهديد العملية الانتقالية. وأدانوا أيضاً الهجمات ضد المدنيين، والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، والقوافل وبعثة الأمم

المتحدة، ودعوا السلطات الانتقالية إلى الإسراع في التحقيق في أعمال العنف وتقديم مرتكبيها إلى العدالة، وأظهروا استعداد المجلس للنظر في فرض جزاءات على من يقوضون السلام والأمن والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأيّد عدة أعضاء في المجلس مقترح النقاط الست الذي قدمه وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

وبناءً على طلب وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، دعا أعضاء المجلس الرئيسَ إلى بذل مساع مع أوغندا، وبنن، وغابون (بصفتها رئيسا للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، استعدادا لمؤتمر القمة المقرر عقده في مالابو في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر) من أجل إبراز الدور الهام الذي ينبغي أن تؤديه بلدان المنطقة لدعم الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونُفذت المساعي الثلاثة في الأيام اللاحقة.

وعقب الجلسة، أصدر مجلس الأمن بياناً صحفياً أدان فيه بأشد العبارات الهجوم على قافلة البعثة الذي قُتل خلاله فرد من بوروندي من أفراد حفظ السلام، وأُصيب آخر بجراح.

وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد مجلس الأمن بياناً من الرئيس (S/PRST/2015/17) يدين بشدة تزايد العنف وعدم الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويكرر تأكيد مقرر تطبيق تجميد الأصول وحظر السفر الوارد في قراره ٢١٩٦ (٢٠١٥) على الأفراد والكيانات الذين ينخرطون في الأعمال التي تقوِّض السلام أو الاستقرار أو الأمن في البلد أو يقدمون الدعم لها. وكرر المجلس أيضاً التأكيد أن المسؤولين عن أعمال العنف، سواء من ارتكبها أو من شارك فيها بطريقة أخرى، ينبغي أن يحاسَبوا على أعمالهم. وطلب إلى كلّ من سعى إلى إضعاف الحكومة الانتقالية من داخل جمهورية أفريقيا الوسطى وخارجها الكفّ عن جميع أعمال العنف والأنشطة المزعزعة للاستقرار على الفور، وإلقاء السلاح، والتنفيذ الكامل لاتفاق وقف الأعمال العدائية في جمهورية أفريقيا الوسطى الموقَّع في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤ في برازافيل، وكذلك الاتفاق المتعلق بمبادئ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن الذي اعتُمد في منتدى بانغي المعقود في أيار/مايو ٢٠١٥. ودعا المجلس السلطات الانتقالية إلى بدء التحقيقات، بمساعدة تقنية من بعثة الأمم المتحدة، للتعرف على هوية المسؤولين عن أعمال العنف وتقديمهم إلى العدالة. وكرر أيضاً تأكيد الأهمية البالغة والحاجة الملحة لإجراء الانتخابات بحلول نهاية عام ٢٠١٥ على نحو حرّ ونزيه وشفاف، بما يشمل جميع مكونات المجتمع، وفقا للميثاق الدستوري الانتقالي.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد مجلس الأمن القرار ٢٢٤١ (٢٠١٥) بأغلبية ١٣ صوتاً مؤيداً وغياب الأصوات المعارِضة وامتناع عضوين عن التصويت (الاتحاد الروسي وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية))، ومدّد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لمدة شهرين، حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وفي هذا القرار، اعترف المجلس بأن اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، الموقَّع في آب/أغسطس ٢٠١٥، هو الخطوة الأولى نحو معالجة الوضع السياسي والاقتصادي الصعب والكارثة الإنسانية والأمنية، وهو اتفاق يرمي إلى تسوية نزاع دام سنتين تقريباً. وفي هذا القرار، أكد المجلس أنه يمكن تحديد المسؤول من الأفراد والكيانات عن الإجراءات أو السياسات التي تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في جنوب السودان، أو المشاركين أو الضالعين في هذه الإجراءات والسياسات بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لفرض جزاءات محددة الأهداف عليهم بموجب أحكام القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥). وحثَّ المجلس جميع الأطراف على المشاركة في حوار وطني مفتوح وشامل للجميع يهدف إلى تحقيق السلام الدائم والمصالحة والحكم الرشيد. وفي هذا الصدد، أذن المجلس مجدداً باستخدام جميع الوسائل اللازمة لحماية المدنيين، ورصد تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها، وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية، وتقديم المساعدة من أجل رصد الامتثال لوقف إطلاق النار وللاتفاق الأوسع نطاقاً. وقدم المجلس سلسلة من الطلبات إلى الأمين العام هي: إعطاء الأولوية لنشر أفراد البعثة في حدود القوة المأذون بها للعنصر العسكري وعنصر الشرطة؛ وإجراء استعراض للولاية في غضون ٤٥ يوماً من تاريخ اتخاذ هذا القرار؛ وتقديم تقييم للقدرات بالتركيز على القدرات من المدنيين وهيكل القوات. وطالب المجلس حكومة جنوب السودان بالامتثال التام لأحكام اتفاق مركز القوات المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة جمهورية جنوب السودان فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وطالب أيضاً الأطراف بأن تتيح المجال، وفقاً للأحكام ذات الصلة من القانون الدولي ولمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية في مجال المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، لوصول أفراد الإغاثة بشكل سريع وآمن وخال من العوائق وإيصال المساعدات الإنسانية، وطالب كذلك جميع الأطراف بأن توقف فوراً جميع أشكال العنف.

وأعرب بعض الأعضاء عن قلقهم إزاء الأحكام المتعلقة بإمكانية استخدام منظومات الطائرات المسيَّرة من دون طيار، والجزاءات ودور الأمم المتحدة في إنشاء محكمة مختلطة لمحاكمة مرتكبي الجرائم الخطيرة في جنوب السودان.

وشدّد الممثل الدائم لجنوب السودان، متكلماً بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت، على أن حكومته لم تُستَشَر بشأن النص وأن بعض المسائل التي أعلن جنوب السودان عن موقفه حيالها بوضوح لم تؤخذ في الاعتبار في القرار.

الحالة في ليبيا

في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر مجلس الأمن بياناً صحفياً رحب فيه بإعلان برناردينو ليون، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، عن الأسماء المقترحة للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبية؛ وأشاد بالمشاركين في الحوار لأنهم وضعوا الصيغة النهائية للاتفاق السياسي لحكومة الوفاق الوطني، بعد إجراء مشاورات شاملة وواسعة؛ ودعا جميع الليبيين، وممثلي الشعب، والأحزاب السياسية، والبلديات والمجتمع المدني، إلى توحيد القوى بكل إخلاص وبروح المصالحة من أجل النهوض بالتسوية؛ وشكرَ الممثل الخاص للأمين العام وفريقه على الجهود التي بذلاها؛ وأعرب عن امتنان أعضاء المجلس للدول الأعضاء التي يسّرت الحوار، وبخاصة المغرب لجهوده في التوصل إلى الاتفاق، بوسائل منها استضافة الحوار الليبي.

وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر مجلس الأمن بياناً صحفياً آخر يشير إلى البيان المؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر، ويحث جميع الأطراف الليبية على إقرار الاتفاق السياسي وتوقيعه، بالصيغة الواردة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، والعمل بسرعة من أجل تشكيل حكومة وفاق وطني. وشدد أعضاء المجلس على أن الاتفاق يتيح فرصة حقيقية لتسوية الأزمات السياسية والأمنية والمؤسسية في ليبيا، وأشاروا إلى أن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا مهيأة لتحديد الأشخاص الذين يهددون السلام والاستقرار والأمن في ليبيا أو الذين يقوِّضون الإنجاز الناجح لعمليتها الانتقالية السياسية.

الحالة في الصومال

في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها أتول كهاري، وكيل الأمين العام للدعم الميداني، عن الاستعراض الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الذي أُجرِيَ في الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وذكر وكيل الأمين العام الحاجة الملحة إلى تعزيز قدرات المكتب بدرجة كبيرة، وإعادة ترتيب أولويات الجهود المبذولة، لتتمحور حول الأهداف الاستراتيجية التي حددها الأعضاء الخمسة عشر في مجلس الأمن. وهذه التغييرات تعني إعادة تحديد المستفيدين من خدمات مكتب الدعم ليكونوا: بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبعثة الأمم المتحدة

لتقديم المساعدة إلى الصومال، والجيش الوطني الصومالي. وأبلغ وكيل الأمين العام المجلسَ أن الهياكل الأساسية للدعم الطبي ستوسَّع لتقديم المساعدة في مجال الإجلاء الطبي إلى الشرطة الوطنية الصومالية في المناطق التي تعمل فيها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وبالإضافة إلى ذلك، شدد وكيل الأمين العام على ضرورة قيام المجلس، والجمعية العامة، والدول الأعضاء، والاتحاد الأفريقي، بتوفير الدعم الحاسم نظراً إلى أن مكتب الدعم يعمل في بيئة غير مؤاتية إلى حد كبير، على خلفية أنشطة حركة الشباب والأزمة الإنسانية، ووقوع عدد من القتلى في صفوف بعثة الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٤ تجاوز عددهم مجموع الوفيات الناجمة عن الأفعال الكيدية في جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مجتمعةً خلال العام نفسه. وأكد أيضا أن البيئة التمكينية اللوجستية ضعيفة هي الأخرى، وتتأثر بانعدام الأمن على طرق الإمداد الرئيسية، التي وقعت فيها ثلاثة أرباع كافة الهجمات المنفذة بالأجهزة المتفجرة المرتجلة ضدّ بعثة الاتحاد الأفريقي. وعلاوة على ذلك، ذكر أنه سيتعين على مجلس الأمن تعزيز إطار المساءلة في مكتب الدعم، من خلال ولاية واضحة تركز على تقديم الدعم إلى الجهات المستفيدة من خدماته. وسيتطلب ذلك توطيد علاقة الإبلاغ مع المجلس، في إطار مهمة قيادية يتولاها أمين عام مساعد، ومع اعتماد اسم جديد للمكتب. وفي هذا الصدد، لاحظ أنه تمّ الاتفاق مع بعثة الاتحاد الأفريقي على مسألة الدعم اللوجستي.

وفي مشاورات مغلقة شارك فيها راي زيننغا، نائب الممثل الخاص للأمين العام لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، عن طريق التداول بالفيديو من مقديشو، للرد على أي أسئلة ذات صلة يطرحها أعضاء مجلس الأمن، سلط وكيل الأمين العام للدعم الميداني الضوء على عدة مسائل منها: إسهام مكتب الدعم بصورة إيجابية في تعزيز المكاسب التي حققتها بعثة الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة باعتبار ذلك دليلا على نجاح الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في مساندة عمليات الاتحاد الأفريقي لدعم السلام؛ والحاجة إلى مواصلة الاستثمار في تلك الشراكة ودعمها؛ واعتزام الأمين العام تعزيز مكتب الدعم والشراكة مع الاتحاد الأفريقي، وهو ما كان يسعى إلى الحصول على تأييد له من مجلس الأمن. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم الكامل لجميع الجهود التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية والشعب الصومالي والمجتمع الدولي بهدف إحلال السلام والاستقرار في الصومال والمنطقة. وأعادوا التأكيد كذلك على أن الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تشكل ميزة أساسية في هذا الصدد، ويتعين المحافظة عليها ومواصلة تعزيزها، وشددوا على دعمهم الكامل لمكتب الدعم وبعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي، وأثنوا على الموظفين المدنيين والعسكريين لما يبذلونه من جهود وما يقدمونه من تضحيات قيِّمة في مكافحة حركة الشباب.

وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٢٤٤ (٢٠١٥) بأغلبية ١٤ صوتاً مؤيداً وامتناع عضو واحد عن التصويت (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، ومدد بموجبه حظر توريد الأسلحة المفروض على الصومال حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، مع إعادة تأكيد سيادة البلد على موارده الطبيعية. وأعاد أيضاً التأكيد على حظر توريد الأسلحة المفروض على إريتريا. وقرر المجلس أيضاً تمديد ولاية فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وكرر الإعراب عن أمله بأن تعمل حكومة إريتريا على تيسير دخول فريق الرصد إلى ذلك البلد. ومع التأكيد مجدداً على سيادة الصومال على موارده الطبيعية، شدد المجلس على الأهمية الحيوية لقيام حكومة الصومال الاتحادية بوضع ترتيب من أجل تقاسم الموارد لكفالة ألا يتحول قطاع النفط الوطني إلى مصدر لزيادة حدة التوترات. وأدان المجلس العمليات الجارية لتصدير الفحم من الصومال، في انتهاك للحظر التام المفروض على تصدير الفحم. وأعرب المجلس عن قلقه البالغ إزاء تدهور الحالة الإنسانية في الصومال، وأدان بأشد العبارات تزايد الهجمات التي تستهدف الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. وأعرب عن قلقه أيضاً إزاء استمرار ورود تقارير عن الفساد، وتحويل مسار الموارد العامة، وضلوع أعضاء في الحكومة الاتحادية والإدارات الإقليمية والبرلمان الاتحادي في الفساد المالي، وشدد على أنه قد تُتخذ تدابير محددة الأهداف ضد الأفراد الذين تُحَدَّد أسمائهم لمشاركتهم في أعمال تهدد عملية السلام والمصالحة في الصومال. وفي ذلك القرار أيضاً، حثّ المجلس حكومة إريتريا على السماح للجهات المعنية، ومنها فريق الرصد، بالوصول إلى السجناء الجيبوتيين المفقودين في القتال منذ المواجهات التي وقعت بين البلدين في الفترة من ١٠ إلى ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أو على تزويد تلك الجهات بمعلومات عنهم.

وبعد التصويت، أوضح ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية أن وفده امتنع عن التصويت لأن العملية التفاوضية لم تُراعِ بعض وجهات النظر. وشدّد الممثل الدائم للصومال، متحدثاً بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت، على أن الحكومة الاتحادية عملت من دون كلل على مدى السنة الماضية للحد من الأخطار التي تهدد السلام والأمن، وأظهرت التزامها بكفالة الامتثال لقرارات المجلس، مشيرا إلى أن مؤسسات الدولة تضطلع بمهامها. وأضاف أن أربعة صكوك تشريعية معروضة على البرلمان وهي تتعلق بإصلاح الإدارة المالية العامة. وعلاوة على ذلك، أكد أنه بالرغم من أن الصومال لا يوافق على كل النتائج التي توصل إليها فريق الرصد، فإنه سيسعى مع ذلك إلى تعزيز علاقته بالفريق، ويسرُّ الحكومة أن ترحب بالفريق بتواتر أكبر. وبموجب المادة ٣٧ أيضاً، لاحظ الممثل الدائم لإريتريا أن المبرِّرَيْن اللذين استُخدِما لفرض جزاءات على بلده هما الدعم المزعوم المقدم لحركة الشباب

والنزاع القائم بين أسمرة وجيبوتي. ولكنه قال إن فريق الرصد لم يجد أي دليل يبين تقديم الدعم لحركة الشباب، مضيفاً أن إريتريا وجيبوتي قد طلبتا إلى قطر التوسط في النزاع القائم بينهما. وأعرب عن أسفه لأن المجلس قرر تمديد الجزاءات سنةً أخرى، مشيراً إلى أن الجزاءات تؤثر في الفقراء وتقيّد قدرة إريتريا على الدفاع عن سيادتها.

السودان وجنوب السودان (دارفور)

في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، عقد أعضاء المجلس مشاورات مغلقة في إطار البند ''أي مسائل أخرى'' بشأن الحالة في دارفور، سعيا لمعالجة العوائق التي تواجه العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، الناجمة عن حكومة السودان. وأكد وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام أن ١٩٠ حاوية إمدادات تابعة للعملية المختلطة من الحاويات التي تحمل الأغذية أساسا ما زالت محجوزة في بورتسودان، وأن بعضها وُجد هناك لمدة تصل إلى ٨٤ يوما. وبهذا المعدل، يُقَدَّر أن تستنفد البعثة احتياطياتها في ١ تشرين الثاني/نوفمبر. وعرض وكيل الأمين العام أيضا خطة الطوارئ التي تشمل شراء الأغذية في السوق المحلية، لكنه أكد أن تنفيذها لن يكون متاحا إلا على الأمد القصير، بالنظر إلى الإمدادات المحدودة من السلع الأساسية المتوافرة في السودان. وعلاوة على ذلك، أفاد بأن حكومة السودان تفرض قيوداً على إصدار التأشيرات، وهو ما يُعتبر موجهاً ضد مجالات محددة من عمل البعثة، حيث أن ٥٠ في المائة من الوظائف المتصلة بحقوق الإنسان لا تزال شاغرة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى ٤٠ في المائة من الوظائف المتصلة بحماية المدنيين، و ٣٠ في المائة من الوظائف في قطاع الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، لم تعد صلاحية تأشيرات الإقامة تغطي سنة كاملة، إنما خُفضت إلى ستة أشهر. وأوضح كذلك أن ثمة مشكلة ثالثة تقع باستمرار، وهي الانتهاك المستمر لبنود اتفاق مركز القوات، ولا سيما فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى مناطق معينة. وحذَّر وكيلُ الأمين العام من أن هذه القيود تحدّ بشدة من قدرة العملية المختلطة وتؤثر على أداء ولايتها، وقال إن تلك الإجراءات اتُخذت على خلفية التباينٍ في الآراء بشأن وجود العملية المختلطة في البلد. وأضاف بأن هذه المسائل قد عُرضت علىٍ السلطات السودانية عدة مرات. وأشار وكيل الأمين العام إلى أن الحصول على الدعم من مجلس الأمن أمر ضروري، واقترح أن يبذل رئيس مجلس الأمن المساعي مع الممثل الدائم للسودان. وأقرّ بأنه لا بد من وضع استراتيجية خروج للعملية المختلطة، إنما ينبغي أن يكون ذلك رهنا بمعايير معينة. ويمكن أن تشمل تلك المعايير استعادة السلام واستتباب الأمن الداخلي، لكن من غير المتوقع إحراز تقدم في هذا الصدد في الأجل القصير.

وأعرب أعضاء المجلس، عن وجهات نظر مختلفة بشأن العقبات التي تفرضها حكومة السودان على العملية المختلطة، وكلفوا رئاسة مجلس الأمن ببذل المساعي مع الممثل الدائم للسودان بهذا الخصوص.

وفي أعقاب القرار الذي اتخذه المجلس، التقى رئيس مجلس الأمن بالممثل الدائم للسودان ونقل إليه قلق مجلس الأمن إزاء العراقيل التي تواجهها العملية المختلطة في الوفاء بولايتها. ونتيجة لذلك، جرى تخليص عدد كبير من الحاويات من بورتسودان في الأيام اللاحقة.

وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة ومشاورات بشأن العملية المختلطة. وأفاد إدمون موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، في الإحاطة التي قدمها، بأن الحالة الأمنية العامة في دارفور ما زالت غير مستقرة ولا يمكن التنبؤ بها، مشدداً على أن إيجاد حل شامل للنزاع في دارفور، على نحو يتيح عودة ما يزيد عن ٢,٦ مليون نازح، يقتضي أولا وقبل كل شيء التوصل إلى تسوية سياسية بين الحكومة والحركات المسلحة. وقال إن من المهم للغاية أن تُعقد الاجتماعات المتعلقة بوقف أعمال القتال والحوار الوطني على النحو المقرر، وأن تولد زخما لإجراء المحادثات المباشرة الشاملة المقبلة بشأن دارفور. وأبلغ الأمين العام المساعد المجلسَ بأنه في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥، نفذت قوات حكومة السودان المرحلة الثانية من ''عملية الصيف الحاسم'' لمكافحة التمرد، وحققت فيها مكاسب كبيرة ضد الحركات المسلحة غير الموقِّعة. وقد أدت هذه العملية إلى ما يزيد عن ٠٠٠ ١٠٤ حالة نزوح جرى تأكيدها حديثا، بالإضافة إلى ٠٠٠ ٦٩ حالة نزوح غير مؤكدة. وأشار إلى توقف حركة النزوح منذ حزيران/يونيه بسبب موسم الأمطار. غير أن القتال بين القبائل لم يتوقف، بل تفاقم بسبب مشاركة الجماعات المسلحة المحلية فيه. واستطرد موضحا بأنه في ٢٨ أيلول/سبتمبر، أصدر رئيس السودان، عمر البشير، مراسيم تنص على وقف أعمال القتال لمدة شهرين في دارفور وولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، وعفواً دون قيد أو شرط عن الأعضاء في جماعات المعارضة السياسية والمسلحة الذين قرروا المشاركة في عملية الحوار الوطني. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت الجبهة الثورية السودانية، من جهتها، وقف أعمالها القتالية لمدة ستة أشهر وفقا لخريطة الطريق الصادرة عنها، المؤرخة ١٤ أيلول/سبتمبر. وأكد الأمين العام المساعد أنه رغم هذه الإشارات الإيجابية، فإن مستوى انعدام الثقة بين الجانبين لم يتراجع. وبالرغم من العوائق التي تواجه العملية المختلطة، أبلغ الأمين العام المساعد المجلس بأن البعثة ما زالت عاقدة العزم على تنفيذ أولوياتها الاستراتيجية، بما في ذلك تقديم الدعم لجهود الوساطة في النزاع بين القبائل، من خلال التركيز على إنشاء

قدرات الإنذار المبكر، وتشجيع الحوار بين المجتمعات الزراعية والرعوية، ودعم المؤسسات المحلية. وحثّ حكومة السودان على مواصلة تعاونها الحالي لضمان التخليص السريع لما تبقى من الحصص الغذائية للعملية المختلطة، ورفع جميع القيود المفروضة حالياً على حرية تنقل أفرادها وأصولها، فضلا عن القيود المتعلقة بإصدار التأشيرات.

وتحدث الممثل الدائم للسودان بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت، معرباً عن بالغ قلقه إزاء الإشارات الواردة في التقرير التي تفيد بعدم إحراز تقدم نحو التوصل إلى حل سلمي وإيجاد تسوية سياسية للنزاع في دارفور، وكذلك إزاء دعوته الحكومة والحركات المسلحة لاستئناف المحادثات دون شروط مسبقة. وأعرب عن أمله بألا يسعى أي طرف إلى إعفاء نفسه من التقيد بوثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور. وقال إن الحوار الوطني الشامل الجاري حاليا يهدف إلى استكشاف تصور للمشهد السياسي المقبل في السودان من خلال تحقيق توافق الآراء بشأن صياغة دستور دائم، وإن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية قد أُجريت في نيسان/أبريل، بما في ذلك في ولايات دارفور الخمس، مما يشير إلى انتشار تدابير ما بعد النزاع في تلك المنطقة. وأوضح أن العنف في دارفور لا يدل على نزاع داخلي بحجم النزاع المشار إليه في البروتوكول الثاني لاتفاقيات جنيف. ورأى أن ذلك ينطبق أيضا على السرد السياسي الذي يصف الحالة الأمنية. وقال أيضا إن الإشارات إلى امتناع السودان عن منح التأشيرات لموظفي العملية المختلطة والنازحين هي إشارات غير دقيقة. وفي الختام، أكد أن الأعداد الاعتباطية التي يشير إليها التقرير لا تهدف إلا إلى النظر إلى الحكومة باعتبارها غير متعاوِنة، ومن ثم إنشاء عملية لحفظ السلام.

وفي مشاورات مغلقة، رحب معظم أعضاء مجلس الأمن بالتخليص التدريجي لحاويات الأغذية التابعة للعملية المختلطة، مؤكدين فعالية المسعى الذي قامت به رئاسة مجلس الأمن وفائدة الحوار المباشر في مثل هذه الحالات. وفيما يتعلق بمشاكل إصدار التأشيرات، كان مجلس الأمن منقسماً. فمن جهة، انتقدت بعض الدول الأعضاء بشدة رفض حكومة السودان المنهجي والانتقائي لمنح التأشيرات باعتباره يؤثر تأثيراً خطيراً على عمل البعثة، وأعربت عن قلقها لأن المواقف المتعلقة بحقوق الإنسان وحماية المدنيين هي الأكثر تأثرا بهذا الوضع. ومن جهة أخرى، شكّك بعض الأعضاء الآخرين في الأرقام التي قدمها الأمين العام المساعد، حيث رأوا أنها تتناقض بشدة مع الأرقام التي قدمها الممثل الدائم للسودان. ورحبت أغلبية الدول الأعضاء، وإنْ بحذر، بإعلان حكومة السودان والجبهة الثورية السودانية عن وقف لإطلاق النار، حيث اعتبرته أمراً مشجعاً. ودعت بعض الوفود إلى زيادة الضغوط لحمل الجبهة الثورية السودانية على التخلي عما يُنظر إليه باعتباره أنشطة هدامة. ورأى بعض

الأعضاء أن البدء بالعمل على وضع استراتيجية خروج للعملية المختلطة يتطلب من حكومة السودان أن تفي بالمعايير المرجعية المقررة، ورأوا أن الحكومة لم تفِ بأي منها حتى الآن. ورحب أعضاء المجلس الآخرون بالاجتماع المقبل للآلية الثلاثية الأطراف، المقرر عقده في الخرطوم في أوائل شهر تشرين الثاني/نوفمبر، على النحو الذي اقترحته حكومة السودان، ودعوا إلى زيادة التفاعل بين الأمم المتحدة وحكومة السودان من أجل التوصل إلى أرضية مشتركة. وشدد بعض الأعضاء على أن يكون لكل عملية من عمليات حفظ السلام، بما فيها العملية المختلطة، استراتيجية خروج.

الحالة في بوروندي

في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن مشاورات مغلقة بشأن الحالة في بوروندي، حيث استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وقدم وكيل الأمين العام لمحة عامة عن التطورات في البلد، مستعرضاً فيها الهجمات المتعددة التي شُنت على المدنيين وأفراد المعارضة، مع إبراز بُعدها الاثني وخطر زعزعة الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. وندد بالإفلات من العقاب على الهجمات، والخطاب العنيف الذي ينم عن تحيز إثني، والزيادة في عدد اللاجئين، وتبادل الاتهامات بين بوروندي ورواندا. وأشار بأسلوب انتقادي إلى اللجنة الوطنية للحوار بين الأطراف البوروندية، قائلا إن المعارضة قد لا تكون ممثَّلة في اللجنة. وركز على العزلة المقْلِقة لرئيس بوروندي، بيير نكورونزيزا، الذي رفض أي مواكبة دولية أو إقليمية. وأشار، من بين العلامات الإيجابية، إلى الرسالة القوية الواردة في البيان الصادر عن الاتحاد الأفريقي، وطلب إلى مجلس الأمن أن يدعم ذلك الموقف.

وأعرب معظم أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم إزاء البُعد الاثني المتزايد للنزاع، الذي من شأنه أن يؤثر على المنطقة بأسرها، مع أن أحد الوفود انتقد، في هذا الصدد، عدم أخذ التقدم المحرز في الحسبان. وفي حين أعلن جميع أعضاء المجلس تأييدهم لبيان الاتحاد الأفريقي، مع اقتراح أحد الوفود بأن يدلي الرئيس ببيان في هذا الصدد، أشار بعض الأعضاء إلى البيان الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى باعتباره يمثل خيارا أكثر توازنا. وكرر بعض أعضاء المجلس التأكيد على أهمية ضمان أن يجري الحوار بين الأطراف البوروندية خارج البلد حتى تتمكن المعارضة من المشاركة.

وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر مجلس الأمن بيانا من الرئيس (S/PRST/2015/18) أعرب فيه عن بالغ قلقه إزاء ازدياد انعدام الأمن، واستمرار تصاعد

العنف، والمأزق السياسي القائم في بوروندي والذي يتسم بغياب الحوار بين أصحاب المصلحة البوروندية. وأعرب المجلس أيضا عن قلقه العميق إزاء ازدياد الحالات التي يتم فيها انتهاك حقوق الإنسان، بما في ذلك حالات الإعدام خارج نطاق القضاء، وأعمال التعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، وحالات الاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني. وشملت الشواغل الأخرى المذكورة في البيان تفشي ظاهرة الإفلات من العقاب، وعمليات الاغتيال التي تقع يومياً، وتقييد حرية التعبير، وتردّي الحالة الإنسانية، كما تبَيَّن من نزوح ما يزيد عن ٠٠٠ ٢٠٠ مواطن بوروندي طلباً للجوء. وبالإضافة إلى ذلك، أدان مجلس الأمن بشدة جميع انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف غير المشروع التي يرتكبها كلٌّ من قوات الأمن والميليشيات وسائر الجماعات المسلحة غير القانونية. وأعرب عن تصميمه على تقديم مرتكبي هذه الأعمال إلى العدالة، ورحب بقرار الاتحاد الأفريقي فتح تحقيقات في تلك الحالات. وفي معرض الإشارة إلى أهمية احترام دستور الأمة واتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠، حثَّ المجلس جميع الأطراف المعنية على رفض التمرد المسلح والدخول في حوار. وأكد أيضاً أهمية جهود الوساطة التي يقودها رئيس أوغندا، يووري موسيفيني، باسم جماعة شرق أفريقيا، وعلى نحو ما أقرها الاتحاد الأفريقي، وأهمية استئناف تلك العملية على وجه السرعة. ورحب المجلس أيضا بقرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي يقضي بزيادة عدد مراقبيه لحقوق الإنسان وخبرائه العسكريين في بوروندي، وأحاط علماً بقرار الاتحاد الأفريقي فرض جزاءات على الجهات المعنية التي تديم العنف وتعرقل عملية البحث عن حل.

الحالة في الشرق الأوسط

الجمهورية العربية السورية (الأسلحة الكيميائية)

في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن مشاورات مغلقة بشأن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وقدم كيم وون - سو، وكيل الأمين العام والممثل السامي لشؤون نزع السلاح بالنيابة، إحاطة إلى أعضاء المجلس. وأفاد بأن تقدما مُرضيا قد أُحرز فيما يتعلق بتدمير الأسلحة الكيميائية السورية، بما في ذلك المرافق المرتبطة بها، وكذلك في الجهود المبذولة للتحقق من الترسانة التي أعلنت عنها الجمهورية العربية السورية. وذكر أن من المتوقع، بحلول نهاية عام ٢٠١٥، أن يتم التخلص من ١٠٠ في المائة من تلك المواد.

ووفقا لما ذكره الممثل السامي بالنيابة، لاحظ فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في إطار عمل بعثته الحادية عشرة في الميدان، أن هناك بعض

التباينات التي ينبغي توضيحها في الإعلان السوري الأولي. ولذا فمن المرجح أن يمدِّد المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ولاية الفريق حتى أوائل عام ٢٠١٦. ومن المتوقع أن يواصل كلّ من فريق تقييم الإعلانات وبعثة تقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عملهما، لكي يتسنى لهما إطلاع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلس الأمن على نتائجهما بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر. وأوضح الممثل السامي بالنيابة أن آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة ينبغي أن تبدأ عملها بحلول بداية تشرين الثاني/نوفمبر، وأن تقدم تقريرها الأول بعد ٩٠ يوما، على نحو ما طلبه مجلس الأمن في قراره ٢٢٣٥ (٢٠١٥). وحثَّ الممثل السامي بالنيابة الدولَ الأعضاء على تقديم مساهمات، لأن الآلية لم تتلق إلى حد ذلك الوقت أي تمويل لميزانية تقدَّر بمبلغ ٣ ملايين دولار.

ورحب أعضاء مجلس الأمن بتعيين فرجينيا غامبا رئيسةً لآلية التحقيق المشتركة، وأشاروا إلى استصواب بدء الآلية عملها في أقرب وقت ممكن. وشدد العديد منهم على ضرورة كفالة اتسام عمل الآلية بالاستقلال التام والحياد والموضوعية وفقا لولايتها. ورحب أعضاء المجلس أيضا كل الترحيب بتدمير الجزء الأكبر من الترسانة. وفي هذا الصدد، أكد معظم أعضاء المجلس أن نزع الأسلحة الكيميائية السورية لا يمكن اعتباره كاملا ما لم تُوَضَّح التباينات في ترسانة هذا البلد، في حين أشار آخرون إلى إحراز تقدم جيد في التقييم الذي قامت به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، نتيجةً للتعاون الجاري مع السلطات السورية. واقترحت إحدى الدول الأعضاء اتخاذ قرار يقضي بتوسيع نطاق ولاية آلية التحقيق المشتركة لتشمل العراق، استنادا إلى الشكوى التي قدمها العراق إلى المنظمة المذكورة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بشأن الاستخدام المحتمل للمواد الكيميائية على أراضيه.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن إحاطة عاجلة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وقدم تايي – بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، إحاطة إلى أعضاء المجلس بشأن الحالة على أرض الواقع في أعقاب اندلاع أعمال العنف في القدس والضفة الغربية وغزة. وشدد على أنه يتعذر وقف الأزمة التي أطلقت شرارتها أعمالُ العنف الجديدة في المواقع الثلاثة باتخاذ تدابير أمنية فحسب، وحثَّ الفلسطينيين والإسرائيليين على احترام ترتيبات الوضع الراهن السائدة منذ عقود في جوار الأماكن المقدسة، ودعا الزعماء السياسيين من جميع الأطراف إلى التخفيف من حدة لهجتهم في جهد مشترك لتهدئة الأوضاع. وقال الأمين العام المساعد للشؤون السياسية إن الحريق الذي أشعلته مجموعة من

الفلسطينيين في الموقع المقدس لقبر يوسف في مدينة نابلس بالضفة الغربية أمر يدعو إلى القلق بوجه خاص، بالنظر إلى بُعده الديني. ورحب بإدانة الرئيس محمود عباس للهجوم وإعلانه تشكيل لجنة للتحقيق في الجريمة. وأضاف بأن على جميع الأطراف أن تحترم جميع الأماكن المقدسة وأن تنبذ العناصر المتطرفة التي تدفع صوب برنامج سياسي يُراد به تحويل الوضع الراهن من كفاح وطني إلى نزاع ديني. وأكد الأمين العام المساعد أن الحادث وقع بعد أسبوع مفجع في الضفة الغربية، أُبلغ فيه عن وقوع ١١ هجمة ضد إسرائيليين وأفراد من قوات الأمن الإسرائيلية، أسفرت عن مقتل أربعة إسرائيليين وتسعة فلسطينيين، وجَرْحِ ١٦ إسرائيليا وأربعة فلسطينيين. وفي غزة، قُتل سبعة إسرائيليين و ٣٢ فلسطينيا، بينما أصيب ١٢٤ إسرائيليا وأكثر من ١١٠ ١ فلسطينيا بجروح منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر. وفي هذا الصدد، شدد على أن جيش الدفاع الإسرائيلي عزَّز إلى حد كبير، منذ ذلك الحين، من وجوده في المدن الإسرائيلية، وجرى تطويق العديد من الأحياء العربية في القدس الشرقية، وأُغلقت طرق الوصول، وأُنشئت نقاط تفتيش. وأُعيد فرض القيود على التنقل في الضفة الغربية، وأُقيمت نقاط تفتيش مؤقتة في أكثر من ١٠٠ موقع في المنطقة. وأشار الأمين العام المساعد إلى أن الأمم المتحدة حافظت على موقف ثابت بشأن هذه المسائل. وقال إن العقاب الجماعي، بما في ذلك هدم المنازل، يتعارض مع القانون الدولي، وحثَّ إسرائيل على وقف هذه الممارسة.

ووفقا للنظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن والممارسة السابقة في هذا الصدد، شارك في الإحاطة المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقِب، وأعلن أنه طلب إلى المجلس أن يتدخل على وجه الاستعجال لإنهاء العدوان المنفذ من جانب المستوطنين والمتطرفين تجاه الشعب الفلسطيني والمزارات الدينية الفلسطينية. وقال إن الحرم القدسي الشريف والمسجد الأقصى يتعرضان لعدوان مستمر من جانب المتطرفين الذين يريدون فرض تغيير في الحالة الراهنة، مما يهدد بتحويل النزاع إلى نزاع ديني. وطلب إلى مجلس الأمن أن يجبر إسرائيل على سحب وحداتها المسلحة فورا، ولا سيما من القدس الشرقية المحتلة والمسجد الأقصى، وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني حتى انتهاء الاحتلال.

ووفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، قال نائب الممثل الدائم لإسرائيل إن بلده يواجه هجوما إرهابيا ضاريا، إذ يُطعن الرجال والنساء والأطفال يوميا، بدون أن يدعو مجلس القيادة الفلسطينية إلى إنهاء التحريض. وذكر أن إسرائيل تتخذ جميع الخطوات الضرورية للدفاع عن شعبها، وأن العنف قد بدأ بأكاذيب بشأن جبل الهيكل. وأعلن أن رئيس الوزراء الإسرائيلي مستعد للاجتماع مع القيادة الفلسطينية من أجل تهدئة

الأوضاع في المنطقة، وأشار إلى أن على المجلس أن يُلِحَّ على انضمام السيد عباس إلى طاولة المفاوضات، حيث أن المفاوضات المباشرة وحدها هي التي يمكن أن تفضي إلى السلام، حسبما أضاف.

وأدان أعضاء مجلس الأمن بأشد العبارات جميع أعمال العنف في القدس والضفة الغربية وغزة وفي الأماكن الأخرى، وأكدوا أهمية منع الخطابات المؤجِّجة للمشاعر أو الإجراءات التي تغذي العنف، وطلبوا من كلا الطرفين وقف العنف وضمان اتخاذ تدابير لتهدئة الوضع والحفاظ على الوضع التاريخي القائم في الأماكن المقدسة في مدينة القدس.

وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، عقد أعضاء مجلس الأمن مشاورات مغلقة عاجلة، بناء على طلب من الأمين العام، لتقديم معلومات مستكمَلة عن الحالة في الشرق الأوسط. وقدم الأمين العام إحاطة إلى المجلس عن طريق التداول بالفيديو من عمَّان، في إطار زيارته إلى المنطقة، حيث التقى عدة شخصيات من بينها محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، وبنيامين نتنياهو، رئيس وزراء إسرائيل. وكان ممثل من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حاضرا في الغرفة من أجل الإبلاغ عن تصاعد الأحداث والمسائل المتعلقة بالحماية. وأبدى الأمين العام قلقه الشديد إزاء زيادة العنف، وحثَّ مجلس الأمن على مواصلة اتخاذ التدابير اللازمة لاستعادة الهدوء والأمن. وكرر التأكيد على ضرورة الحفاظ على حل الدولتين، وكذلك احترام الوضع الراهن في الحرم الشريف/جبل الهيكل، ودعا إلى وقف العنف، وطلب إلى الأطراف نبذ التحريض على ارتكاب أعمال العنف. وشجَّع الأردن وإسرائيل على العمل معا من أجل استعادة الهدوء في الحرم الشريف/جبل الهيكل، ورحب بزيارة المجموعة الرباعية إلى المنطقة.

وخلال المشاورات، أُبلغ أعضاء مجلس الأمن أن الأمانة العامة قد عمَّمت على المجلس رسالة موجهة من الأمين العام تتضمن موجزا للسوابق التاريخية تولَّى تجميعها مكتب الشؤون القانونية بغرض مساعدة وإرشاد أي أعمال مقبلة قد تُجرى داخل الأمانة العامة بشأن مسألة حماية المدنيين (S/2015/809). وفي هذا الصدد، ذكر الأمين العام أن دولة فلسطين طلبت بإلحاح اتخاذ تدابير لحماية سكانها، فضلا عن تأمين وجود الأمم المتحدة.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم إزاء زيادة العنف في الحرم الشريف/جبل الهيكل، وأظهروا دعمهم لدور الأمين العام والرحلة التي قام بها إلى المنطقة. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن ضرورة اضطلاع المجموعة الرباعية بدور فاعل. وأشار بعض الأعضاء أيضا إلى ضرورة زيادة مشاركة المجلس، فضلا عن تأدية الجهات الفاعلة الإقليمية والشركاء الآخرين لدور أكبر.

وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن مناقشته الفصلية المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، على المستوى الوزاري. وترأس الجلسة خوسيه مانويل غارسيا – مارغايو، وزير الخارجية والتعاون في إسبانيا. وأبلغ يان إلياسون، نائب الأمين العام، في الإحاطة التي قدمها إلى المجلس، بأن النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني قد دخل مرحلة خطيرة في خضم موجة جديدة من العنف في القدس والضفة الغربية وغزة؛ وحثَّ القادة من كلا الجانبين على اتخاذ موقف علني ضد التطرف والتحريض، لأن عدم القيام بذلك سيترك الباب مفتوحا أمام الترويج للخطط المتطرفة المدمرة. وقال إن ٤٧ فلسطينيا وسبعة إسرائيليين قُتلوا، وأصيب أكثر من ٠٠٠ ٥ فلسطيني و ٧٠ إسرائيليا بجروح منذ بداية تشرين الأول/أكتوبر. وأشار إلى أن للزيارة التي قام بها الأمين العام مؤخرا إلى إسرائيل وفلسطين والأردن هدفا واحدا هو: دعم الجهود الجماعية الرامية إلى وقف العنف والبدء في رسم أفق سياسي يؤدي إلى إحلال سلام دائم. وقال إن لا مبرر البتة للقتل. وأضاف أن الأزمة لم تكن لتندلع لو كان للفلسطينيين أمل في قيام دولة خاصة بهم تتوفر لها مقومات البقاء، وفي اقتصاد يوفر لهم فرص العمل والقدرة على الخروج من ربقة الاحتلال المذل. وقال إن هذه الحالة غذّت أيضا إحساسا بالخوف في صفوف الإسرائيليين الذين يشعرون بأن أمنهم الشخصي معرض للخطر، ويرون علامات تدل على تنامي معاداة السامية في جميع أنحاء العالم، ومحاولات يعتقدون أنها ترمي إلى نزع صفة الشرعية عن بلدهم. وقد خلق فشلُ مبادرات السلام، بالاقتران مع إحجام القادة عن إحراز تقدم، واقعا مهيَّأ للاشتعال بسرعة في منطقة تعاني من آفة التطرف الديني العنيف. وأضاف أن النبرة اللاذعة للخطاب العام تثير الجزع، ودعا جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم القيادة الفلسطينية، إلى إدانة العنف.

ووفقا للنظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن والممارسة السابقة في هذا الصدد، قال رياض المالكي، وزير خارجية دولة فلسطين، إن الفلسطينيين يرزحون تحت الحصار الذي تفرضه إسرائيل ويعانون من اعتداءاتها، وأضاف أن المجلس لا يمكن أن يبرر بقاءه في موقف المتفرج بينما حلقة العنف تهدد بالتحول إلى نزاع ديني تثيره الحكومة الإسرائيلية المتطرفة. وبالإضافة إلى ذلك، قال إنه يجب تحديد إطار زمني لإنهاء الاحتلال، والنظر في الخيارات المتاحة لحماية الفلسطينيين. ورأى أن الوضع الخطير في القدس الشرقية المحتلة يكتسي القدر نفسه من الإلحاح، وكذلك مسألة كفالة أن تمتثل إسرائيل لالتزامها بالحفاظ على الوضع الراهن.

وقال الممثل الدائم لإسرائيل، متحدثا في إطار المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، إن موجة من الإرهاب الوحشي اجتاحت شوارع بلده حيث تُشَنُّ الهجمات ضد

الإسرائيليين لا لسبب إلا لأنهم يهود يعيشون في وطنهم التاريخي. وأضاف أن إسرائيل، شأنها شأن أي بلد، ملزمة بالدفاع عن مواطنيها. وأشار إلى أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس اتهم إسرائيل مرارا وتكرارا بمحاولة تغيير الوضع الراهن، وهو أمر خاطئ تماما في رأيه. وأكد أن الفلسطينيين كانوا يحاولون تحقيق انتصارات سهلة دون الاضطرار إلى التفاوض أو الاعتراف بالدولة اليهودية. واستطرد قائلا إن أفضل طريقة للحد من التوترات هو حثّ الرئيس عباس على قبول الدعوة التي وجهها رئيس الوزراء الإسرائيلي للالتقاء به.

وأعرب السيد غارسيا – مارغايو عن قلقه إزاء خطر أن يصبح الحل القائم على وجود دولتين، الذي تمت صياغته أولا في مؤتمر مدريد للسلام المعقود في عام ١٩٩١، وتجسَّد لاحقا في اتفاقات أوسلو، حلا غير قابل للتحقيق بسبب استنفاد جهود التفاوض وتصاعد أعمال العنف. وبغية الحيلولة دون حدوث ذلك، ومن ثَمَّ إحياء الحوار مجددا، ووقف العنف والإرهاب، أعلن أن إسبانيا قد عرضت استضافة الحوار في مؤتمر سلام جديد باسم مؤتمر مدريد الثاني. وأكد، موضحا هذه النقطة بمزيد من التفصيل، أنه يُراد بمؤتمر مدريد الثاني أن يتيح انطلاقة جديدة لعملية السلام، من خلال الجمع بين الحوار المباشر بين الأطراف في مسار متعدد الأطراف، وفي ظل هيكل دولي تقبله جميع الأطراف ويُشرِك بلدان المنطقة. وفي هذا السياق، ينبغي لمجلس الأمن أن يمضي إلى أبعد من السياسة البيانية المعتمدة، وأن يؤدي دورا رئيسيا في تصميم خارطة الطريق وتحديد الجدول الزمني للمفاوضات، ليُتَوَّجَ هذا الجهد بعقد المؤتمر الدولي الجديد للسلام.

وعلى مدى اليوم بأكمله، أدان المتكلمون العنف، وحثوا القادة الإسرائيليين والفلسطينيين على وقف التحريض، والحد من التوترات، واستعادة أجواء الهدوء. وأعرب البعض عن أمله في أن تخفِّف زيارة الأمين العام والاجتماع المقبل للمجموعة الرباعية في فيينا من حدة الأوضاع. وعلى الرغم من أن آفاق الحل القائم على وجود دولتين تبدو متضائلة، فقد دافع العديدون عن هذا الحل باعتباره السبيل الوحيدة المؤدية إلى السلام.

وتناولت الدول الأعضاء أيضا خلال المناقشة أهمية إيجاد حل سياسي لسورية، والحالة الإنسانية الأليمة في هذا البلد، والوضع في اليمن، والحالة في لبنان.

اليمن

في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة وأجرى مشاورات بشأن الحالة في اليمن، حيث استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها المبعوث الخاص للأمين العام، إسماعيل ولد الشيخ أحمد. وقال المبعوث الخاص إن المشاورات بين حكومة اليمن

ومعارضيها تأخرت نظرا لحاجة الحكومة إلى أن يتم الإعراب بشكل أوضح عن قبول قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥). وأضاف إنه ظل مع ذلك على اتصال بالزعماء الحوثيين وبأعضاء حزب المؤتمر الشعبي العام، الذين أصبحوا ملتزمين الآن بتنفيذ ذلك القرار، بما فيه التفاوض على الانسحاب من المدن الرئيسية وتسليم الأسلحة إلى الدولة. ومضى قائلا إنه خلال الجولة التي قام بها في الآونة الأخيرة، أطلع حكومة اليمن، في الرياض، وقادة المملكة العربية السعودية، على المستجدات وعلى المناقشات التي أجراها مع الحوثيين. وأُجريت مناقشات مماثلة على هامش أعمال الجمعية العامة مع الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومع وزراء خارجية كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر وعُمان، وكذلك مع محاورين من الاتحاد الروسي، وهم جميعا يؤيدون الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي سلمي. وذكر أن على أساس هذه التطورات، قام رئيس جمهورية اليمن، عبد ربه منصور هادي، بإبلاغ الأمين العام في رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر باعتزامه إرسال وفد للمشاركة في المحادثات، مضيفا أنه سيبدأ العمل فورا مع حكومة اليمن والحوثيين وغيرهم للاتفاق على جدول أعمال المحادثات وتاريخها وصيغتها. وتسعى المفاوضات المقترحة إلى مواصلة انسحاب الميليشيات من المدن الرئيسية، وكفالة الإفراج عن الأسرى، وإعادة الأسلحة الثقيلة التي تم الاستيلاء عليها من حوزة الجيش، وتحسين الحالة الإنسانية، واستئناف الحوار السياسي الشامل. وشدد على أن من الضروري رعاية هذه المحادثات باعتبارها أُولى بوادر الأمل. ورأى أن هناك بالفعل حاجة ماسة إلى القيام بذلك، بعد أن أُلغيت المشاورات السابقة بسبب الإعلان عن شروط مسبقة جديدة، والفرص الضائعة التي تركت اليمنيين في بؤس متزايد في ظل انهيار المدن وحرمان المواطنين من حقوقهم الأساسية. وقال إن عودة الحكومة الشرعية إلى عدن قد عزز حظوظ إعادة استتباب الأمن، لكن المتطرفين استغلوا ذلك الوضع بسرعة، حيث أصبح تفجير المساجد ظاهرة شائعة في اليمن الشهير بتسامحه. وأنذر أعضاءَ المجلس بأن الحرب كلما طالت، كلما وَسَّعَت الجماعات المتطرفة من نطاق وجودها.

وفي إشارة إيجابية، قال إنه حضر تجمعا للنساء اليمنيات نظمته هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في لارناكا، قبرص، دعا المشاركون فيه إلى اتخاذ تدابير عاجلة لتحسين الحالة الإنسانية، واستئناف تدفق المعونة والسلع التجارية، وضمان الحماية للمدنيين. وقال إنه يعتزم التعاون مع منظمة عهد المرأة للسلام والأمن المتوقع إنشاؤها، ومع مجموعات أخرى من المجتمع المدني، لكفالة أن تُسهم أصوات تلك المجموعات في عودة اليمن إلى الحوار السلمي.

وقدمت الممثلة الدائمة لليتوانيا، بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، وصفا لعمل هذه الهيئة الفرعية في سياق القرارات ٢١٤٠ (٢٠١٤) و ٢٢٠٤ (٢٠١٥) و ٢٢١٦ (٢٠١٥)، مشيرة إلى أن اللجنة تلقت من الدول الأعضاء، وفقا للقرار ٢٢٠٤ (٢٠١٥)، ما مجموعه ٢٠ تقريرا بشأن التنفيذ، ونشرت التقارير على موقعها الشبكي. و لم تتلقَّ اللجنة سوى تقرير أولي واحد، و لم تردْ إليها أي تقارير بعد ذلك بشأن عمليات التفتيش المنفذة عملا بحظر توريد الأسلحة المحدد الأهداف الوارد في القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). ودعت الممثلة الدائمة جميع الدول الأعضاء التي لم تقدم بعد التقارير المطلوبة إلى القيام بذلك. وذكرت أن اللجنة عدَّلت في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٥ مبادئها التوجيهية لتضمينها الأحكام الواردة في القرارين ٢٢٠٤ (٢٠١٥) و ٢٢١٦ (٢٠١٥). وفي ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥، عين الأمينُ العام أعضاء جدد في فريق الخبراء (انظر S/2015/237)، ثم عيَّن خبيرا جديدا في شؤون الأسلحة في ١٨ حزيران/يونيه (انظر S/2015/455). وفي ٢ شباط/ فبراير ٢٠١٥، ناقش أعضاء اللجنة التقرير النهائي لفريق الخبراء (انظر S/2015/125) واتفقوا على مسار العمل المتعلق بالتوصيات الواردة فيه. وفي ٢٥ آب/أغسطس، استمعت اللجنة إلى إحاطة قدمها منسق الشؤون الإنسانية الإقليمي للأزمة في اليمن عن آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، قدمت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح إحاطة إلى اللجنة. ومضت الممثلة الدائمة لليتوانيا قائلة إن في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، قدم فريق الخبراء معلومات عن الجوانب المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني والجوانب المالية في ولايته، وشدد على ضرورة قيامه بالتحقيق في جميع الانتهاكات، بسبل منها السفر إلى جميع أنحاء اليمن. ومن أجل تعزيز الشفافية، عقدت اللجنة جلسة إحاطة مفتوحة في ١ أيلول/سبتمبر لجميع الدول الأعضاء، تضمنت استعراضا عاما للولاية المنوطة بها ولنظام الجزاءات، وملاحظاتٍ أدلى بها منسق فريق الخبراء.

وفي جلسة مشاورات مغلقة، أعرب أعضاء مجلس الأمن عن أسفهم للحالة الإنسانية، وجددوا التأكيد على أهمية وقف إطلاق النار وكفالة دخول السلع التجارية والمساعدات الإنسانية دون عوائق. وفي صلة بما أعلن عنه المبعوث الخاص، بشأن إمكانية استئناف الحوار السياسي، رحب أعضاء المجلس بإمكانية إجراء حوار سياسي شامل جديد، ودعوا الأطراف إلى التصرف بنية سليمة ودون شروط مسبقة، وأعربوا عن دعمهم القوي لاضطلاع الأمم المتحدة بدور قيادي في المحادثات.

وفي نهاية الجلسة، اتفق أعضاء مجلس الأمن على بيان صحفي صدر في وقت لاحق، رحبوا فيه بإعلان الأمم المتحدة والمبعوث الخاص للأمين العام لليمن عن المحادثات المقبلة، وأثنوا على قرار حكومة اليمن بالمشاركة في محادثات السلام، إلى جانب الأطراف الأخرى، وأعربوا عن تقديرهم ودعمهم الكامل لجهود الأمم المتحدة والمبعوث الخاص للأمين العام لليمن، وأعادوا تأكيد دعوتهم الموجهة إلى الأطراف اليمنية لحضور المحادثات المعلن عنها وغيرها من المحادثات المقبلة، والمشاركة فيها دون شروط مسبقة وبحسن نية، بما في ذلك من خلال تسوية خلافاتهم عن طريق الحوار والتشاور، ونبذ العنف الرامي إلى تحقيق أهداف سياسية، والامتناع عن الأعمال الاستفزازية وعن جميع الإجراءات الانفرادية التي تقوِّض العملية الانتقالية السياسية.

الجمهورية العربية السورية (الحالة الإنسانية)

في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة وأجرى مشاورات بشأن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، أكد فيها أن الأزمة تتطلب حلا سياسيا عاجلا يعالج الأسباب الجذرية للنزاع ويرقى إلى تطلعات الشعب السوري الذي يعاني منذ فترة طويلة للغاية. وأوضح وكيل الأمين العام أن نحو ١٣,٥ مليون شخص في سورية، منهم ما يزيد على ٦ ملايين طفل، يحتاجون إلى شكل من أشكال الحماية والمساعدة الإنسانية، وأن ٦,٥ ملايين شخص هم من المشردين داخل سورية، وأن ٤,٢ ملايين شخص فروا من البلد، وهو ما يُلقي بعبء هائل على البلدان المجاورة. وأفاد إن العاملين في المجال الإنساني يخاطرون بحياتهم، ولكن ذلك لا يردعهم، وهم يشجِّعون الجهاتِ المانحة بقوة على مواصلة تقديم دعمها السخي للعمليات الإنسانية التي تنقذ الأرواح، وعلى زيادة ذلك الدعم حيثما أمكن. ومضى قائلا إن اشتداد القتال والعنف على مدى الأسابيع القليلة الماضية كان له أثر هائل على الحالة الإنسانية، إذ أسفر عن مقتل أعداد كبيرة من المدنيين وإصابتهم بجراح وتشريدهم، لا سيما في شمال سورية. كما إن الهجمات التي تُشَنُّ على مرافق الرعاية الصحية وضد العاملين في مجال الرعاية الصحية تواصلت دون هوادة. ومنذ بداية النزاع، وثَّقت منظمة الأطباء المناصرين لحقوق الإنسان وقوع هجمات على ما لا يقل عن ٣١٣ مرفقا طبيا، ووفاة ٦٧٩ من العاملين في المجال الطبي. ولا تزال منظمات الإغاثة غير قادرة على الوصول باستمرار ودون عوائق إلى ملايين الناس المتضررين. وتشير آخر التقديرات إلى أن حوالي ٤,٥ ملايين شخص يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها، وأن إمكانية الوصول لم تكن متاحة سوى إلى نسبة ضئيلة منهم في عام ٢٠١٥ بسبب النزاع

الدائر، وتغيِّر خطوط المواجهة، والعقبات البيروقراطية، والشروط التي تفرضها الأطراف. وأكد أن أطراف النزاع لا تزال تستخدم الحصار باعتباره سلاحا من أسلحة الحرب. وفي الختام، أعرب عن الأمل في أن يواصل المجلس والدول الأعضاء المعنية استخدام الرصيد المتوافر من النفوذ لدى أطراف النزاع لتذكيرها بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وبالتمييز بين المدنيين والمقاتلين، وباتخاذ كل الاحتياطات الممكنة لتفادي وقوع المزيد من الإصابات والوفيات في صفوف المدنيين.

وفي جلسة مشاورات مغلقة، أدان أعضاء مجلس الأمن تدهور الحالة في سورية، واتساع نطاق أعمال الإرهاب، بما فيها ما يرتكبه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش، وتصاعد حدة أعمال العنف، ولا سيما الهجمات العشوائية التي تشنها جميع الأطراف على المدنيين. وأولى بعض الأعضاء اهتماما خاصا لما يرد في التقارير عن استخدام البراميل المتفجرة وشن الهجمات ضد الهياكل الأساسية المدنية، والموظفين الطبيين، والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية، وكذلك القيود المفروضة على الخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية، وأعربوا عن القلق بشأن عدم حصول أكثر من مليونيْ طفل على التعليم، وحالة الموجودين في المناطق المحاصرة، وارتفاع أعداد اللاجئين والمشردين داخليا. وأثنى بعض أعضاء المجلس على البلدان المجاورة التي تستضيف حاليا ٤ ملايين لاجئ.

وأدان أعضاء مجلس الأمن أيضا أعمال تدمير التراث الثقافي.

لبنان

في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن جلسة مشاورات بشأن لبنان، واستمع إلى إحاطة قدمها تيري رود - لارسن، المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، بشأن التقرير نصف السنوي الثاني والعشرين للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) (S/2015/764). وتناول لارسن ثلاث مسائل رئيسية هي: انتخاب رئيس الجمهورية، والحالة الأمنية، ومسألة اللاجئين. وفيما يتعلق بانتخاب الرئيس، شدد على أنه لم يجر إحراز تقدم يُذكر منذ آخر إحاطة قدمها إلى المجلس في نيسان/أبريل ٢٠١٥، مضيفا أنه لا يبدو أن حل هذه الأزمة سيتم في أجل قريب. وتطرق المبعوث الخاص إلى الحالة الأمنية، فأكد أن لبنان لا يزال يواجه تحديات تهدد استقراره وأمنه، سواء على الصعيد الداخلي أو على طول حدوده مع الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك من الجماعات الإرهابية والجماعات المتطرفة، ومن جراء تهريب الأسلحة. وفيما يتعلق باللاجئين، شدد على أن صعوبات كبيرة تواجه محاولات توفير التعليم

الأساسي، مضيفا أن احتياجات التمويل التي لم تتم تلبيتها بلغت ٢٥ مليون دولار. وأقر بأن الدعم المقدم من الجهات المانحة سيظل صعب المنال طالما ظلت الحكومة تعمل دون رئيس. وفي هذا الصدد، دعا إلى تقديم المساعدة إلى لبنان من أجل تحمل عبء اللاجئين.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن دعمهم لأمن لبنان واستقراره في خضم التحديات الإقليمية التي يواجهها هذا البلد، وبخاصة منها النزاع الدائر في سورية. ودعوا إلى انتخاب رئيس في أقرب وقت ممكن، وأثنوا على الجهود التي يبذلها رئيس الوزراء تمام سلام وحكومته. وشدد معظم الأعضاء على أهمية سياسة النأي بالنفس. ودعا الأعضاء إلى زيادة الدعم الدولي المقدم للجيش اللبناني ولحكومة لبنان فيما يتعلق بعبء استضافة أعداد متزايدة من اللاجئين السوريين.

الأمريكتان

المسألة المتعلقة بهايتي

في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن المناقشة نصف السنوية بشأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وقالت الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة البعثة، ساندرا أونوريه، إن البلد قد اتخذ خطوة في غاية الأهمية لتجديد مؤسساته الديمقراطية بإجراء الانتخابات التنفيذية والتشريعية والمحلية في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٥، وكان ذلك بدوره أمرا بالغ الأهمية لتوطيد أسس الديمقراطية والاستقرار. وفي معرض تقديم التقرير الأخير للأمين العام (S/2015/667)، أكدت الممثلة الخاصة أن المجلس الانتخابي المؤقت قد اتخذ، للمرة الأولى، إجراءات عقابية ضد المحرضين على العنف، ووجَّه بذلك إشارة واضحة إلى أن هذه الأعمال لم يعد يمكن التسامح معها. وفيما يتعلق بالبيئة الأمنية، أفادت الممثلة الخاصة بأنها ظلت مستقرة على العموم مقارنةً بالدورات الانتخابية السابقة، مشيرة إلى أن أي احتجاجات عنيفة ذات صلة بالانتخابات ينبغي رصدها بعناية. وتحقيقا لهذه الغاية، أضافت أن الشرطة الوطنية الهايتية تقوم، بدعم من الأمم المتحدة، بتكييف الخطط اللوجستية والأمنية استعدادا للجولات المقبلة من الانتخابات. وفي إطار السعي لإتاحة نقل أنشطة البعثة بطريقة منظمة، قالت إن الأمين العام قد أوصى بتمديد ولاية البعثة لمدة سنة واحدة، ربما تكون الأخيرة، بالمستويات الحالية للقوات ولأفراد الشرطة. وأضافت أنه سيجري إيفاد بعثة للتقييم الاستراتيجي بعد انتهاء الدورة الانتخابية وتَوَلِّي الحكومة الجديدة مهامها، وستقدم هذه البعثة توصيات بشأن وجود الأمم المتحدة في البلد في المرحلة المقبلة. وأبرزت أهمية مشاركة الإدارة الجديدة في مرحلة مبكرة من عملية التخطيط واتخاذ القرارات فيما يتعلق بوجود

الأمم المتحدة في هايتي. وفي أثناء ذلك، ذكرت أن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ستركز على المساعي الحميدة، وتطوير الشرطة، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، من بين مجالات أخرى.

وفي وقت لاحق، وبموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أشار الممثل الدائم لهايتي إلى أن المجلس الانتخابي المؤقت قد أظهر قدرته على إدارة العملية الانتخابية بطريقة ناجحة. ولاحظ أن الانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ ذات أهمية حاسمة لنجاح العملية الانتقالية السياسية في عام ٢٠١٦، مضيفا أن إصلاح السجون وتنفيذ القانون الجنائي الجديد جاريان. وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة، شدد على أنها لا تزال تتكيف مع السياق الجديد، حيث اختار الرئيس إعادة تشكيلها بطريقة تشجع الخفض التدريجي والمنظم، مع نقل المسؤوليات إلى المؤسسات الهايتية وفقا لجدول زمني متفق عليه، حيث إن الانسحاب قبل الأوان من شأنه أن يترك فراغا أمنيا. وفي هذا الصدد، قال إنه يحبذ توخي أقصى قدر من المرونة في طرائق الخفض التدريجي. ولاحظ الممثل الدائم أن البعثة تواصل التركيز على المجالات الرئيسية، بما في ذلك سيادة القانون، وحقوق الإنسان، وتطوير الشرطة، ومؤسسات الدولة، وكذلك على الأعمال التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمساعدة الإنسانية والتنمية. وأعربت الدول الأعضاء التالية أيضا عن آرائها بمقتضى المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت: غواتيمالا، والبرازيل، وكولومبيا، وأوروغواي، وبيرو، وكندا، والمكسيك، والأرجنتين، وجامايكا. ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت، شارك الاتحاد الأوروبي أيضا في المناقشة.

ورحبت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء بقدرة هايتي على الاضطلاع بمسؤولية أكبر في تسيير عملياتها الديمقراطية، واتفق العديد على أنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية، سيتطور شكل وجود الأمم المتحدة بشكل ملحوظ في البلد. وشدد بعض الأعضاء على أن تعزيز قدرات الشرطة الوطنية أمر حيوي، لا سيما في إطار تحقيق هدف تدريب ١٥ ٠٠٠ شخص بحلول نهاية عام ٢٠١٦. وأعربت بلدان من المنطقة عن تأييدها لتمديد ولاية البعثة لمدة سنة أخرى، وأكدت على ضرورة أن يتصرف مجلس الأمن بحذر بغية تمكين الإدارة الجديدة من توطيد سلطة الدولة.

وأعرب معظم أعضاء مجلس الأمن عن تأييدهم لإيفاد بعثة التقييم الاستراتيجي بعد انتهاء الدورة الانتخابية وتولي السلطات الجديدة مهامها، وضرورة عمل بعثة التقييم الاستراتيجي في تعاون وثيق مع الحكومة الجديدة. وذكر بعض الأعضاء أنه ينبغي لبعثة

التقييم أن تبدأ أنشطتها قبل نهاية ولاية بعثة الأمم المتحدة بوقت كاف. وأصر العديد من الدول على أن أي قرار بشأن إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة ينبغي أن يأخذ في الاعتبار مسألة الاستقرار والحالة الأمنية في البلد بصفة عامة.

وأشار بعض أعضاء مجلس الأمن إلى الحالة الإنسانية الملحَّة في هايتي، وذكروا ثلاثة عوامل مرتبطة بها هي تفشي مرض الكوليرا، ومحنة المشردين داخليا، وانعدام الأمن الغذائي، وأعربوا عن أسفهم إزاء انخفاض التمويل من أجل تلبية الاحتياجات الناشئة عن تلك الحالة.

وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٢٤٣ (٢٠١٥) الذي ينص على تمديد ولاية البعثة لمدة سنة واحدة، حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، على أن تتألف مستويات قوة البعثة من عدد يصل إلى ٣٧٠ ٢ من أفراد القوات و ٠٦١ ٢ من أفراد الشرطة، على نحو ما أوصى به الأمين العام. وأكد المجلس عزمه على إجراء استعراض بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ للقدرة العامة لهايتي على كفالة الأمن والاستقرار والأوضاع الأمنية في الميدان، من أجل النظر في امكانية سحب بعثة الأمم المتحدة والانتقال إلى المرحلة التالية لوجود الأمم المتحدة التي لن تبدأ قبل ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، في إطار السعي لمواصلة تقديم المساعدة إلى حكومة هايتي في توطيد السلام، بما في ذلك تقديم الدعم إلى الشرطة الوطنية الهايتية. وطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يوفد بعثة تقييم استراتيجي إلى هايتي، وأن يقدم على هذا الأساس توصياتٍ إلى المجلس بشأن وجود الأمم المتحدة ودورها في المستقبل في هايتي، ويُفَضَّل أن يكون ذلك في غضون ٩٠ يوما من تاريخ تنصيب الرئيس الجديد، وأن يتم في أحسن الأحوال بعد تشكيل حكومة جديدة. ورحب المجلس بعقد الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية في ٩ آب/أغسطس، وحثَّ بقوةٍ الجهات الفاعلة السياسية في هايتي على التعاون دون تأخير لضمان إجراء الانتخابات التشريعية والانتخابات الجزئية لمجلس الشيوخ والانتخابات البلدية والمحلية في أجواء من الحرية والنزاهة والشفافية، وبمشاركة الجميع. وشجع الحكومة أيضا على النهوض بمشاركة المرأة في الحياة السياسية في هايتي. وأشار المجلس إلى أن بناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية لا يزال يشكل مهمة بالغة الأهمية، وطلب إلى البعثة أن تبذل من جديد جهودا لتوجيه أفراد الشرطة وموظفي السجون وتدريبهم. وأدان المجلس بشدة الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال المتضررين بوجه خاص من أعمال العنف التي ترتكبها العصابات الإجرامية، وكذلك انتشار أعمال اغتصاب النساء والفتيات وغير ذلك من أشكال الاعتداء الجنسي إزاءهن، وأهاب بالحكومة أن تعمل، بدعم من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، على تعزيز حقوق النساء والأطفال وحمايتها، فضلا عن تحسين الاستجابة لشكاوى الاغتصاب ولقيام ضحايا الاغتصاب وغيره من الجرائم الجنسية بالاحتكام إلى القضاء.

وطلب إلى الأمين العام أن يواصل كفالة امتثال جميع أفراد البعثة امتثالا تاما لسياسة عدم التسامح مطلقا التي تتبعها المنظمة فيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. وطلب المجلس كذلك إلى البعثة أن تواصل دعم سلطات البلد في مراقبة تدفق الأسلحة الصغيرة، ووضع سجل للأسلحة، وإصلاح نظام ترخيص الأسلحة، وإرساء نظام وطني للخفارة المجتمعية ووضعه موضع التنفيذ.

عدم الانتشار

جمهورية إيران الإسلامية

في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، ناقش أعضاء مجلس الأمن قيام جمهورية إيران الإسلامية بإطلاق قذيفة تسيارية متوسطة المدى، في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. ورأى بعض أعضاء المجلس أن ذلك يشكل انتهاكا للقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). وأشار أعضاء المجلس إلى أنه ينبغي عدم الاستهانة بنظام جزاءات مجلس الأمن، واتفقوا على أن تظل القرارات المتعلقة بنظام الجزاءات المفروضة على جمهورية إيران الإسلامية سارية المفعول إلى أن تتحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية من امتثال إيران لسلسلة من الالتزامات النووية بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، وأنه قد تمر عدة أشهر قبل يوم التنفيذ.

وفي هذا الصدد، أبلغ رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) أعضاء مجلس الأمن بأن فريق الخبراء التابع للجنة سوف يبحث المسألة.

مسائل مواضيعية ومسائل أخرى

صون السلام والأمن الدوليين

(ليبيا)

في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٢٤٠ (٢٠١٥) بأغلبية ١٤ صوتا مؤيدا وامتناع عضو واحد عن التصويت (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، الذي يأذن للدول الأعضاء القيام، لمدة سنة واحدة، بتفتيش السفن في أعالي البحار قبالة الساحل الليبي متى كانت لديها أسباب معقولة للاشتباه في أن السفن تُستخدم لتهريب المهاجرين أو الاتجار بالبشر انطلاقا من ذلك البلد. وباعتماد هذا القرار، أُذن للدول الأعضاء التي تتصرف بصفتها الوطنية أو عن طريق منظمات إقليمية باتخاذ جميع التدابير اللازمة في امتثال تام للقانون الدولي من أجل مواجهة مهربي المهاجرين أو المتجرين بالبشر، ودُعيت، في سياق مشاركتها في مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، إلى القيام، في أعالي البحر قبالة

الساحل الليبي، بتفتيش أي مركب مجهول الهوية متى كانت لديها أسباب معقولة للاعتقاد بأن تنظيمات إجرامية قد استخدمته أو تستخدمه أو على وشك استخدامه لتهريب المهاجرين أو الاتجار بالبشر انطلاقا من ليبيا، بما في ذلك الزوارق القابلة للنفخ والأطواف والقوارب المطاطية.

وبعد التصويت، أدلى ١٣ عضوا من أعضاء مجلس الأمن ببيانات لتعليل التصويت. وخاطب الممثل الدائم لليبيا المجلس بمقتضى المادة ٣٧ من نظامه الداخلي المؤقت، فشدد على أن القرار يلبي رغبات الاتحاد الأوروبي ويأخذ في الاعتبار شواغل ليبيا وغيرها من البلدان الأفريقية، نظرا إلى أن حكومته غير قادرة على بسط سلطتها على جميع أنحاء البلد ومراقبة حدودها الممتدة على مساحات واسعة. وأشار إلى أن الأزمة يجب معالجتها في ظل احترام القانون الدولي واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الوطنية. وأعرب عن أمله بأن تكون الحكومة الجديدة قادرة على إعادة إرساء مؤسسات ليبيا في العاصمة، باعتبار ذلك عنصرا ضروريا في الحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين.

المرأة والسلام والأمن: الاستعراض الرفيع المستوى لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠): من الخطاب إلى النتائج الفعالة

في ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن، تحت عنوان ”الاستعراض الرفيع المستوى لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠): من الخطاب إلى النتائج الفعالة“. وترأس الجلسة رئيس حكومة إسبانيا، ماريانو راخوي. وشارك بصفة متكلم في المناقشة كل من الأمين العام؛ وفومزيلي ملامبو - نغوكا، وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ وجوليين لوسانج، مديرة صندوق المرأة الكونغولية (تحدثت باسم فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن)؛ وينار محمد، العضو المشارك في تأسيس منظمة حرية المرأة في العراق ورئيسة المنظمة (أيضا باسم فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن)؛ وآلاء مرابط، مؤسِّسة المنظمة غير الحكومية ”صوت المرأة الليبية“.

وأكد الأمين العام أنه في وقت تعْمَد فيه الجماعات المتطرفة المسلحة إلى وضع مسألة تبعية المرأة على رأس أولوياتها، يجب على المجتمع الدولي أن يضع مسألتَيْ القيادة النسائية وحماية حقوق المرأة على رأس جدول أعماله. وأشار إلى أنَّ اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يؤكد على الصلة المحورية بين المساواة بين الجنسين من ناحية، وتحقيق السلام والأمن الدوليين من ناحية أخرى. وتابع قائلا إن الاستعراضات الرئيسية الثلاثة لعمليات

السلام، وهيكل بناء السلام، وتنفيذ البرنامج المتعلق بالمرأة والسلام والأمن قد ألقت الضوء على أن أي إصلاحات يجري اعتمادها يجب أن تشمل المساواة بين الجنسين والقيادة النسائية بصفتهما مكوِّنين رئيسيين، ويجب أن تستند بقوة إلى حقوق الإنسان، وأضاف أنه سيكفل تحقيق هدف تخصيص ١٥ في المائة من أموال بناء السلام إلى مشاريع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأشار في هذا الصدد إلى الاقتراح الذي تقدم به، في الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بأن يُجري المجلس استعراضا على المستوى الوزاري مرة كل خمس سنوات لتقييم التقدم المحرز، وتحديد الالتزامات، وتذليل العقبات.

وقالت رئيسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في إطار عرضها لنتائج الدراسة العالمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، إن القيادة والمشاركة النسائيتين أدتا إلى تحسين المساعدة الإنسانية، وتعزيز جهود حفظة السلام، والتشجيع على اختتام محادثات السلام، والمساهمة في مكافحة التطرف المصحوب بالعنف. وأشارت إلى أن المنظمة لم تحقق الأهداف التي وضعتها في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. وأعلنت إنشاء الأداة التحفيزية العالمية المتعلقة بمشاركة المرأة في مجال السلام والأمن والعمل الإنساني، التي من شأنها أن توجه مزيدا من الموارد إلى المنظمات النسائية.

وقالت مديرة صندوق المرأة الكونغولية، متكلمةً باسم فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن، إنها ألقت قبل سبع سنوات كلمة أمام مجلس الأمن، وصفت فيها أعمال الاغتصاب والمذابح في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وطلبت اتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). إلا أن استبعاد المرأة من الحياة الاجتماعية والسياسية كان السبب في عدم حدوث أي تغير. وأردفت قائلة إنه يجب ضمّ المرأة إلى جميع جوانب عمليات السلام على جميع المستويات، مشددةً على أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لا بد أن يطالبا بمشاركة المرأة في محادثات السلام كافةً، وأنه ينبغي، تحقيقا لهذه الغاية، تزويد المرأة بالتمويل اللازم من أجل تحقيق تلك المشاركة.

وتكلمت العضو المشارك في تأسيس منظمة حرية المرأة في العراق ورئيسة المنظمة، أيضا باسم فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن، فناشدت مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره أن ينفذا التزاماتهما في ما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن. وقالت إن فهم الأزمة التي تواجهها المرأة العراقية يتطلب عدم تجاهل ما حدث في عام ٢٠٠٣، عندما تم تشكيل حكومة نتيجةً لسياسة التقسيم القائمة على الطائفية والإثنية والتمييز بين الجنسين. وأضافت أنه في غياب الخدمات الحكومية، تلبي الجماعات النسائية المحلية احتياجات الفئات الضعيفة.

وأكدت مؤسِّسة منظمة صوت المرأة الليبية أن إشراك المرأة أمر بالغ الأهمية من أجل تحقيق الاستقرار على الصعيد العالمي. وذكرت أن مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات أمر أساسي لضمان السلام والأمن العالميين. وعلاوة على ذلك، قالت إن الإمكانات الكاملة التي ينطوي عليها القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لن تتحقق ما لم يتبين لمجلس الأمن أنه يستحيل معالجة أي أزمة بدون معالجة حقوق المرأة؛ وما لم يحصل العاملون في مجال الاستجابة الإنسانية على تمويل كامل لما يقدمونه من خدمات تراعي الاعتبارات الجنسانية؛ وما لم تحصل القيادات الشعبية النسائية على التمويل الكامل والدعم السياسي لعملها؛ وما لم يصبح عقد محادثات سلام بدون المشاركة الكاملة للمرأة أمرا بعيدا عن التصور.

ثم شرع أعضاء مجلس الأمن في التصويت على مشروع القرار المعروض عليهم، واتخذوا القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) بالإجماع، مع الإقرار بالحاجة القائمة إلى مواصلة جهود دمج القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في أعمال المجلس، والإعراب عن عزمهم عقد اجتماعات لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن. وعلى نطاق أعم، حث المجلسُ الأمين العام وهيئات الأمم المتحدة على إدماج المنظورات الجنسانية بطريقة أفضل في ما يضطلعون به من أعمال. وفي مجال حفظ السلام، حثَّ المجلس إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية على كفالة إدراج التحليلات المتعلقة بالشؤون الجنسانية والخبرات الفنية المتصلة بالشؤون الجنسانية في جميع مراحل التخطيط للبعثات، ووضع ولاياتها، وتنفيذ تلك الولايات واستعراضها، والخفض التدريجي لقوام البعثات. ودعا المجلسُ الأمين العام إلى أن يشرع، بالتعاون مع الدول الأعضاء، في اتباع استراتيجية منقحة، في حدود الموارد المتاحة، لمضاعفة عدد النساء في عمليات حفظ السلام على مدى السنوات الخمس المقبلة. وأعرب المجلس عن قلقه العميق إزاء استمرار الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين ضد أفراد لحفظ السلام تابعين للأمم المتحدة وقوات غير تابعة للأمم المتحدة، وحثَّ البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على توفير تدريب فعال سابق للنشر، وإجراء تحريات سريعة ومستفيضة، وعند الاقتضاء، اتخاذ إجراءات الملاحقة القضائية. وإضافة إلى ذلك، دعا المجلس الدول الأعضاء والأمم المتحدة إلى مضاعفة جهود دمج البرامج المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ومكافحة الإرهاب، ومكافحة التطرف المصحوب بالعنف الذي يمكن أن يؤدي إلى الإرهاب. أما فيما يتعلق بالحكومات، فقد حثَّ المجلس الدول على تقييم الاستراتيجيات التي تتَّبعها والموارد التي توفرها في مجال تنفيذ البرنامج المتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

وقد اشتملت المناقشة المفتوحة على عدد قياسي من المتكلمين بلغ ١١٠ متكلمين خلال دورة دامت يومين. وأشارت الدول الأعضاء إلى أنه، على الرغم من التقدم المحرز منذ

اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا يزال ثمة تباطؤ في تنفيذ جميع أحكامه. فالنساء والأطفال لا يزالون يعانون أكثر من غيرهم في البلدان التي تشهد نزاعات أو التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، لا سيما الآن وقد أصبحت الجماعات من قبيل بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تستهدف النساء تحديدا. وشددت الدول الأعضاء أيضا على ضرورة إشراك المرأة في جميع مراحل عمليات السلام وحفظ السلام وبناء السلام. وأعلن بعض المتكلمين عن مخصصات تمويلية والتزامات أخرى من أجل تحسين القيادة النسائية. وشجب العديد منهم حقيقة أنه لا يزال اليوم أكثر خطورة، في كثير من الأحيان، أن تكون امرأةً من أن تكون جندياً في أوقات النزاع، وشجبوا أيضا استمرار ممارسات الاغتصاب والاستِعْباد الجنسي والزواج بالإكراه المرتبطة بالجماعات الإرهابية.

النظر في مشروع تقرير مجلس الأمن الموجه إلى الجمعية العامة

في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع تقريره السنوي الموجه إلى الجمعية العامة عن الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٤ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥ (انظر S/2015/771). وأعرب رئيس المجلس عن تقديره لوفد نيوزيلندا، الذي أعد مقدمة مشروع التقرير بصفة رئيس المجلس في تموز/يوليه، بمشاركة الأعضاء الآخرين في المجلس، كما شكر الأمانة العامة على مساهمتها. وأكد الممثل الدائم لنيوزيلندا أن حكومته اتخذت نهجا منقحا، بناء على طلب المجلس، من خلال توفير مقدمة يبلغ طولها نصف المقدِّمات التي كان يجري إعدادها في الآونة الأخيرة، في محاولةٍ لتقديم موجز عن التقرير. وأوضح أن تلك العملية المكثفة استغرقت ثلاثة أشهر. وإذ لاحظ الجهود المستمرة التي يبذلها الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى من أجل الوقوف على النهج الأمثل في المستقبل، أعرب عن تقديره للجهود المبذولة من جانب ليتوانيا والاتحاد الروسي في ذلك الصدد.

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (**S/2010/507**)

في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن أساليب عمله في إطار البند المعنون ”تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)“ من جدول الأعمال. وشارك بصفة متكلم في المناقشة كل من نائب الأمين العام؛ وموغتر ليكيتوفت، رئيس الجمعية العامة؛ وسفين يورغنسن، نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وقال نائب الأمين العام إن الأمانة العامة كانت دائما وستبقى شريكا أساسيا لمجلس الأمن المكوَّن من ١٥ عضوا، من خلال تزويده بمعلومات مفصلة وعملية بشأن طائفة واسعة

من المسائل. وأضاف أن إدارة الشؤون السياسية تقدم إحاطة إلى أعضاء مجلس الأمن كل شهر بشأن الحالات التي يمكن أن تهدد السلام والأمن الدوليين. ورأى أن علامات الإنذار المبكر يمكن أن تؤدي دورا متزايد الأهمية في منع تدهور الحالات أو خروجها عن نطاق السيطرة. وأشار إلى أن عمل مجلس الأمن يؤثر على الدول الأعضاء جميعا في عالم يزداد فيه الترابط بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان أكثر فأكثر. وأكد رئيس الجمعية العامة أن العلاقة القائمة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن تتعزَّز وتتكامل من كلا الجانبين، مشيرا إلى أن نحو ١٧٨ دولة عضوا في الأمم المتحدة ليست من أعضاء مجلس الأمن. وتطرَّق إلى عملية اختيار الأمين العام المقبل، التي وُجهت منذ سنوات دعواتٌ إلى اتباع الشفافية فيها واتخاذ إجراءات أكثر صرامة بشأنها، على حد قوله. وأردف قائلا إنه في قرار الجمعية العامة ٣٢١/٦٩، طلبت الدول الأعضاء أن يبدأ رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن عملية طلب تقديم المرشحين. وفي هذا الصدد، أعلن أنه قد بدأ بالفعل المناقشات مع نظيره في مجلس الأمن بغية تعميم رسالة لدعوة الدول الأعضاء إلى تقديم مرشحيها. وأضاف قائلا إنه نظرا لعدم شغل امرأة هذا المنصب من قبل، ينبغي أن يكون إدراج أسماء المرشحات والنظر في ترشيحهن أحد المجالات التي ينصب عليها الاهتمام. وقال نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إنه وفقا لميثاق الأمم المتحدة، يمكن لهذه الهيئة، المكونة من ٥٤ عضوا، أن تمدَّ مجلس الأمن بالمعلومات وتقدم له المساعدة عند الطلب، إلا أن استخدام هذا الحكم من الميثاق كان محدودا جدا حتى الآن. وأكَّد أن الوقت قد حان لتنشيط العلاقة بين هيئات ميثاق المنظمة. وشدد أيضا على أن الطابع المتغير للنزاعات، بدءا من الحروب بين الدول وصولا إلى النزاعات الأهلية المعقدة، يُبرز الصلة الجوهرية بين التنمية المستدامة والسلام الدائم. وقال إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يتفاعل مع مجلس الأمن بصفة منتظمة بشأن مسائل من قبيل تعزيز بناء المؤسسات وتحسين الحوكمة، وضرورة تحقيق الإدماج الاجتماعي، ودور المرأة والشباب، وأثر التدهور البيئي على إضعاف المجتمعات.

وخلال المناقشة المفتوحة، أكدت الغالبية العظمى من المتكلمين على فائدة هذه المناقشات السنوية واهتمام الدول الأعضاء الكبير بأساليب عمل مجلس الأمن وعملية صنع القرار فيه. وقد تبين هذا الاهتمام أيضا من خلال عدد المشاركين في الجلسة (٥٤ متكلما باسم ١٦٢ دولة عضوا، نظرا إلى أن رئاسة المجلس قد شجعت على الإدلاء ببيانات مشتركة كوسيلة لتحسين الكفاءة). وكان من بين المواضيع التي تناولها المتكلمون موضوع استخدام حق النقض، واحترام حقوق الإنسان، والتعاون مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك مع المنظمات الإقليمية والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وإجراءات تعيين الأمين العام الجديد.

وصاغت الرئاسة موجزا للمناقشة، وُزع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (انظر A/70/679-S/2016/35).

وأعدَّت إسبانيا بيانا للرئيس، مع مراعاة تعليقات الدول الأعضاء أثناء المناقشة، واعتُمد البيان في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر (S/PRST/2015/19). وهذا هو أول بيان للرئيس يعتمده مجلس الأمن بشأن أساليب العمل، وقد شدد فيه على أهمية زيادة التنسيق والتعاون والتفاعل فيما بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والهيئات الأخرى ذات الصلة، بما فيها لجنة بناء السلام، والمنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي. وأكد المجلس من جديد أن العلاقة بين الأجهزة الرئيسية للمنظمة تعزز وتكمل بعضها بعضا، وفقا للمهام والسلطات والصلاحيات والاختصاصات المنوطة بكل منها، وفي ظل الاحترام التام لها، على النحو المنصوص عليه في الميثاق. وأحاط المجلس علما في هذا الصدد باتخاذ الجمعية العامة القرار ٣٢١/٦٩ في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وباستمرار التعاون بين رئيسَيْ الجهازين. وأكد المجلس التزامه بمواصلة إبقاء أساليب عمله قيد النظر في أعماله العادية، بهدف كفالة تنفيذها بصورة فعالة ومتسقة، وأشار إلى التزامه بالاستفادة بفعالية أكبر من الاجتماعات المفتوحة، مرحِّبا بالبيانات المشتركة التي يُدلي بها الأعضاء في المجلس والدول الأعضاء الأخرى على حد سواء. وطلب مجلس الأمن إلى الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، بعد الإعراب عن تقديره للعمل الذي يضطلع به، أن يواصل استعراض وتحديث مذكرات رئيس المجلس ذات الصلة، ولا سيما المذكرة S/2010/507 المؤرخة ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٠، بما في ذلك بالتركيز على جانب التنفيذ.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها الممثل الدائم لنيوزيلندا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، وتناولت الإحاطة أحدث تقريرين لفريق الرصد التابع للجنة بشأن القرارين ٢٢١٤ (٢٠١٥) و ٢١٩٩ (٢٠١٥) (انظر S/2015/739 و S/2015/891).

وأكد رئيس اللجنة أنه على الرغم من تحقيق بعض المكاسب ضد هاتين الجماعتين، فقد مثَّلت سلسلة من التحديات الرئيسية عوائق أمام الجهود المبذولة لوقف تدفقات

الإيرادات إليهما. وتناول أولا التقرير بشأن ليبيا (S/2015/891)، الذي قُدم في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، فقال إنه يشير إلى احتمال تزايد التهديد من جانب تنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة به، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش. وجاء في التقرير أن ليبيا تكتسي قيمة من الناحية الاستراتيجية، نظرا لقربها من أوروبا والصحراء الأفريقية، ومواردها النفطية الكبيرة، وتوافر الأسلحة فيها على نطاق واسع، وضعف الأمن الداخلي. وخلص التقرير إلى أن الفرع الليبي من تنظيم الدولة الإسلامية هو الفرع الوحيد الذي يُعرف بحصوله على دعم من الجماعة الرئيسية في سورية والعراق، وأن القيادة المركزية للجماعة تنظر إلى ليبيا باعتبارها تتيح فرصة لتوسيع نطاق خلافتها المزعومة. وقد شن تنظيم الدولة الإسلامية هجمات في جميع أنحاء هذا البلد الشمال الأفريقي، ولم يتم بعد تحديد العديد من الأفراد المشاركين في هذه الهجمات. وفي هذا الصدد، ذكر رئيس اللجنة أنه يتعين على الدول الأعضاء، بغية توسيع نطاق الجزاءات، تقديم المزيد من المقترحات إلى اللجنة بشأن إدراج أسماء في القائمة. وحذر أعضاءَ المجلس مُبْلِغا إياهم بأن السكان المحليين يعتبرون تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش تنظيما إرهابيا أجنبيا دخيلا على مجتمعاتهم المحلية. وركز من هذا المنطلق على وجوب قيام الدول بتوخي اليقظة فيما يتعلق بسفر الأفراد إلى ليبيا، مضيفا أنه سيُجري اتصالات مع جهات أخرى بشأن إمكانية عقد اجتماع مشترك لتحليل أي ثغرات قائمة على صعيد القدرات، بما في ذلك مسائل مراقبة الحدود.

وفيما يتعلق بالتقرير الثاني المقدم إلى اللجنة في آب/أغسطس، أشار رئيس اللجنة إلى أن موجزا لتقييم التدابير الواردة في القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥) قد عُمِّم على مجلس الأمن في ٢٥ أيلول/سبتمبر (S/2015/739). ووافقت اللجنة، استنادا إلى توصيات الفريق، على عدة إجراءات تستهدف في معظمها تنمية الوعي بالتهديدات التي يشكلها تنظيم الدولة الإسلامية/داعش وجبهة النصرة، وتقترح سبلاً يمكن بها للدول والقطاع الخاص وقف تدفق الإيرادات الرئيسية إلى هاتين الجماعتين من تهريب النفط، ونهب القطع الأثرية والاتجار بها، والاختطاف طلبا للفدية، والتبرعات غير المشروعة. ثم أردف قائلا إن الفريق قد حدد مجموعة من التحديات الكبرى التي أدت إلى تعقيد تنفيذ تلك التدابير، بما في ذلك صعوبة تحديد مصدر الكميات المضبوطة من النفط الخام والآثار. كما لاحظ الفريق أنه سيكون من السابق لأوانه إجراء تقييم كامل لأثر القرار ٢١٩٩ (٢٠١٥) بعد خمسة أشهر فقط على اتخاذه.

وقال الرئيس، في معرض وصفه لسائر الجهود التي بذلتها اللجنة، إنه تم توسيع قائمة الجزاءات في أيلول/سبتمبر بإدراج ٢٠ اسما جديدا فيها، بما يعكس التهديد المتزايد الذي

يشكله تنظيم الدولة الإسلامية/داعش والجهود التي تبذلها الدول لاقتراح إدراج أسماء أخرى في القائمة، حيث تضمنت القائمة أسماء ٢٤٧ فردا و ٧٤ كيانا حتى تاريخ الإحاطة المقدمة إلى المجلس. وإضافة إلى ذلك، أبلغ الرئيسُ المجلس بأن أمينة المظالم الجديدة لنظام الجزاءات قد تولّت مسؤولياتها في مطلع تموز/يوليه ٢٠١٥، وأن تشكيلة فريق الرصد قد شهدت تغييرات أيضا. وفي الختام، ذكر أنه يعتزم عقد إحاطة مفتوحة أخرى في شكلٍ يتسم بقدر أكبر من التفاعل للدول الأعضاء المهتمة في تشرين الثاني/نوفمبر، وأشار إلى أهمية أن يقدم المجتمع الدولي الدعم إلى ليبيا وجيرانها في مكافحة تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية/داعش والجهات المرتبطة بهما.

وخلال المشاورات، أيد أعضاء مجلس الأمن التوصيات الواردة في كلا التقريرين، وأعربوا عن قلقهم إزاء الصعوبات التي يطرحها تنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة به، ولا سيما وجود تنظيم الدولة الإسلامية/داعش في ليبيا، مع أخذ الأهمية الاستراتيجية لهذا البلد في الاعتبار. وركزت الدول الأعضاء على أن تشكيل حكومة وفاق وطني أمر ضروري لمنع توسُّع تنظيم الدولة الإسلامية/داعش في ليبيا.